

بما الباقى مكان الوضوء لم يزل من زيادة الحركة او يجئ الى مكانه الاول
 يقع جميع الصلوة في مكان واحد والنام والمقتضى الزمان سبقها التمسك
 يجب عليها الصلوة الى مكان الصلوة بالم فخرج للنام او الخليفة لا نصفا
 مقتضى بان وان استخلف السبوق جاز في شح من الركن الذي وقع فيه
 الاستخلاف ثم اذا فرغ من التشهد استخلف مديرا ليسلم ثم يقوم السبوق
 بنفسه ما قام لان تشهدها لا يصح لان يصح ما ذكره قبل فوات كما تغير جواز
 النام فيه والفكر سواء فيكون استخلافه ولا يمكنه التسليم قبل اداها كما
 يقدم مديرا ضرورة ثم الافضل لمن سجد الخدعة استقبل الصلوة
 لما عن طلق بن جهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نسا أحدكم
 في الصلوة فليخبره وليتوضأ وليعد الصلوة ورواه ابو داود والترمذي لما قدم
 من جواز البناء قالوا ان كان النام او مقتضى الافضل لها البناء كما تقدم
 فضل الجماعة فاحاديث فضل الجماعة مختصة لهذا الحديث للرفع المتعارفين
 ووجهنا اسباب انما هي في الصلوة عند النام ان يجنبه ويمنع عنه
 او التي التمسك لما بعد ما فرغ من تشهده العقدة الاخرى او كان اسما
 قضت مديرو المسج او ما سما على الجيرة فيسقط عن بر الخلع خفيه
 بعد ما يراو كان اسما فيعلم مديرو او عوا تافر جدي في ما او مديرا لقلبه
 على الركوع والسجود او احدهما النام فاستخلف انما او طلعت الشمس في الفجر
 او دخل وقت العصر الجمعة او ما حرم غير ما تقطع عن ذكر او تفكر فاستخلف
 وفي الوقت سعة ووجد هذه الامور بعد ما فرغ من تشهده للفتنة في
 الاخرة وما في الفتن المديرو اذا وجدوا افضل الجماعة بعد التشهد
 وما اذا دخل وقت ركوعه في قضا الغاية بعد التشهد وما اذا اختلف

جواز استخلاف النام

في النام والديتو
 النام م

مس ك تحققت في
 النام وما حرم

انه مصلية بلا خيار بعد الشك لم تستقر في الشك الواسع الذي
 وجب على ان الخروج ليضع المصلي فرضه فاما بعد الخروج فبعضه
 فرضه الصلوة فوجدت هذه العوارض في احرام الصلوة وعند ما خرج
 عن الصلوة بعروض هذه العوارض فقد تمت الصلوة واستدلوا بالشك
 اليه معيد كثر من منهم صاحب الهداية واستدل بما فرضه الخروج ليضع
 المصلي بان الدخول في صلوة بعد الاولى فرض وهو لا يحصل الا بالخروج من
 الاولى فالخروج من الاولى فرض ولا بد بضعه لاداء الفرض وهذا لا ينفك
 هذا الصلوة ان القول المسلم ان من فرض الدخول في الثانية الخروج من
 الاولى لئلا يتيم منه وجه الخروج بقصد المصلي كما ان الخروج اليهم
 من فرض الدخول في الاخر الخروج به دخول الليل فيكون اجزا لا يتحقق
 الخروج عن الصلوة بغيره بعد تمام الاركان باعتبار فرضه لا يخرج
 بعد ما اوردوا المذنبات باسرها بعد ما لا يتم كون الخروج بضع المصلي
 وقال الامام الكوفي لا خلاف بينهم في ان الخروج بضع للمصلي ليس فرض
 ولم يرد عن الامام ابي جعفر بل هو يخرج من الشك اليه معيد لما راي الخلاف
 في المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضا لا يخص بفعل هو فريضة ولا يملك
 عند ذلك هذه المسائل لان المقصد في اشتغالها كيف وقد بقي عليه واجب
 هذا السلام هذا ونحن نقول ان حال هذا الامام ان الخروج بضع للمصلي
 ليس فرضا فريضة واما قوله وانما يبطل عندنا الى اخره فغير تام لان
 العوارض المفسدة انما هي في ايقانه او هي قد توارت بعد المتعدد
 فاضد ولا يتم منه فساد الصلوة لان الكفاية قد ثبتت سابقا من هذا
 العوارض نعم لو كان بقي ذلك من الاركان لزم فساد الصلوة ولا

فني

من سنة

تخرج

يخرج

فمن

لزم بنا المكون على القاسد فلا يشبه قبل الصالحين وأما المصعد
صريح فيه لأنه قال إذا فعلت هذا فقد تمت صلواتك وتاويل صاحب
الهداية بأن المراد قارب القمام عدول من طاهر النفس بلا موجب
فانهم فصل في مكرها الصلوة منها العيب بالثواب المحمد
وهو الفعل للعبادة فرض صحيح لأنه يذهب عن عيب الصلوة وأقول لا
صلى الله عليه وسلم إن الله كره اليكم ثلث العيب في الصلوة والرفث
والعصاة على المقابلة فتح القديس رواه القاضي عن يحيى بن كثير
ومنها قلب الحاصل أن لا يملك اليهود دفعه لما عن مصنفين قال ذكر الشيخ
صلى الله عليه وسلم السجدة في الجسد بين الحما قال انكثرت لابت في واحدة
رواه مسلم ومنها فرقة الأصابع في فتح القديس روى عنه ما جده عن
الطائفة عن علي أمير المؤمنين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقم
أصابعك والنسب في الصلوة وهو حلول بالحدوث ومنها التحقير وهو وضع
اليدين الخاضعة لما في ترك الوضع المستوي ولما عن يزيد بن جريح الخفي
قال صلى الله عليه وسلم من غرغضت يدهما في خاضعة في قدامي قال
هذا الصلابة في الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آخر جماعة داود
وفي رواية النسائي أيضا ما يفيد هذا وفي رواية الشيخان عن أبي هريرة
عن ابن اختصار واختلاف في تفسير الاختصار لا يشهد له ذكرنا وقد
يفسر اختصارا والسورة عن التمام وقد يفسر اختصارا عن آية السجدة
أو الاختصار عن آية السجدة والكل مكره إلا أن الاختصار بالمعنى
الأول مكره كراهة القوم وكذا الاختصار عن آية السجدة والباقي
كراهة التنزيه ومنها الالتفات لما روي أم المؤمنين عائشة رضي الله

أو قضيت

العيب من الصلوة

قال عليه الصلوة وسلم إن الله كره ثلث العيب في الصلوة والرفث والعصاة على المقابلة في اختصار روضة البوم مرة أخرى

نفس العيب

وغيره لا يحتاج

التمتع

بالاختصار

الاعتناء

نظر البوم مرة أخرى

سنة ١٢٢٠ م
 شهر ربيع الثاني
 يوم الاثنين
 من سنة ١٢٢٠ م

قالت سالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو
 احتلاس فحسب الشيطان رواه الشيخان وعن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينتهين اقوام عن دفعهم ابصارهم عند
 الالتفات في الصلاة الى السماء او الى الارض الا انهم اذا هموا
 ولو نظر مؤخر عنده بمنته وميرة من دون ان لو في عتقه لا يكون
 لما عن ابن عباس رضي الله عنهما كان عليه السلام يلحظ في الصلاة عينا وشملا
 ولا يولي عنقه رواه الترمذي وقال غريب وفي فتح القدير قال ابن
 القطان صحيح وان كان غريبا ومنها الاقوال في الجوارح وهو ان يضع
 اليد على الارض في نصب قدسية قال في الهداية هذا التفسير الصحيح
 لما في الخبر المرفوع عن ابي بكر بن محمد بن وهب بن ابي الكرام ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي اني احب لك الشيطان في الارض والسموات
 نفسي لا تقع بين السجود بين رواه الترمذي ومرواه مسلم عن عطاء
 بن ثابت بن عباس في الاقوال في القدرين قال في السنة فقلت لرواه
 جفا بالرجل قال في سنة نبك صلى الله عليه وسلم فليس في دليل على
 ان الاقوال سنة في الصلاة ويجوز ان يكون جملته صلى الله عليه وسلم
 خارج الصلاة كذلك قال في فتح القدير الاقوال في السجود من احد ما يجوز
 وهو ان يضع اليد على الارض في كتابة على الارض والنهي ان يضع
 اليد على الارض في كتابة على الارض وهو مكتوب ومنها اقتراش
 الذراعين في السجود لما عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 سجد احدكم فلا يفرش يده اقتراش الكعبين وايضا في رواية
 ابو داود وموافقه الرازي من السجود قبل التبع المسنون لما عن

الاقوال

الاقوال في السجود

اقوال في السجود

اقوال في السجود

عبد الله

تفسيره في قوله من روى عنه ان يكون من روى عنه
من الصحيح في تفسيره في قوله من روى عنه

عبد الله بن سميل بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقره العلف
واقر اش السبع وان يوطن الرجل المكان في السجل ونها التبريع
الا بعد لما عن عبد الله بن ريثا وسمع ابن عمر رضي الله عنهما
فما جلس الرجل في اربع تبريع وثني رجليه فلما انفرق عبد الله عليه
ذلك عليه فقال الرجل فانك لتفضل ذلك فقال له الله الى اشتك
رواه الامام مالك في منها عقص الشعر وهو ان يجمع الشعر على حاشته
ويشد بخيط او بصمغ ليلته ويشد بخيط على حلقه ويلبسه لما عن
ابي رافع قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصنع الرجل وشعره
مفقوص في فتح العنبر رواه عبد الرزاق ومما كتبت الثوب كان
فيه تجرد لقوله صلى الله عليه وسلم لم يأت ان السجد على مبعده ولا الكف
شعر ولا في باو منها سدل الثوب لما عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعى من السدل في الصلاة رواه الترمذي والبيهقي
السدل ان يجعل في يده على راسه وكفيه ويرسل اطرافه عن جوانبه
او يجعل القبا على عاتقه من غير ان يدخل اليده في الكف ومنها السجود
على القضاوي لا يشبه حادة الصور وان يكون فرق راسه في السقف
او يجعل الجاويين يديه تصاوير قال في الهداية اشدها كراهة ان يكون
لنام المصاحف من فرق راسه ثم يجنيه ثم يشمله ثم خلفه ولو لم يكن في يده
تصاوير يكرهه لا يثبت على الصنم واستدل على الكراهة لما عن امام
المؤمنين عائشة الصديقة وعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل
في مسجتيه فيها جاءت تلك الحجة ولم يأت في يده عصا
قالوا فان قال المخلف الله وعده ولا رسول الله ثم التفت فلا اكلوب

التبريع

عن عبد الله بن ريثا وسمع ابن عمر رضي الله عنهما
فما جلس الرجل في اربع تبريع وثني رجليه فلما انفرق عبد الله عليه
ذلك عليه فقال الرجل فانك لتفضل ذلك فقال له الله الى اشتك
رواه الامام مالك في منها عقص الشعر وهو ان يجمع الشعر على حاشته
ويشد بخيط او بصمغ ليلته ويشد بخيط على حلقه ويلبسه لما عن
ابي رافع قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصنع الرجل وشعره
مفقوص في فتح العنبر رواه عبد الرزاق ومما كتبت الثوب كان
فيه تجرد لقوله صلى الله عليه وسلم لم يأت ان السجد على مبعده ولا الكف
شعر ولا في باو منها سدل الثوب لما عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعى من السدل في الصلاة رواه الترمذي والبيهقي
السدل ان يجعل في يده على راسه وكفيه ويرسل اطرافه عن جوانبه
او يجعل القبا على عاتقه من غير ان يدخل اليده في الكف ومنها السجود
على القضاوي لا يشبه حادة الصور وان يكون فرق راسه في السقف
او يجعل الجاويين يديه تصاوير قال في الهداية اشدها كراهة ان يكون
لنام المصاحف من فرق راسه ثم يجنيه ثم يشمله ثم خلفه ولو لم يكن في يده
تصاوير يكرهه لا يثبت على الصنم واستدل على الكراهة لما عن امام
المؤمنين عائشة الصديقة وعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل
في مسجتيه فيها جاءت تلك الحجة ولم يأت في يده عصا
قالوا فان قال المخلف الله وعده ولا رسول الله ثم التفت فلا اكلوب

عن عبد الله بن ريثا وسمع ابن عمر رضي الله عنهما
فما جلس الرجل في اربع تبريع وثني رجليه فلما انفرق عبد الله عليه
ذلك عليه فقال الرجل فانك لتفضل ذلك فقال له الله الى اشتك
رواه الامام مالك في منها عقص الشعر وهو ان يجمع الشعر على حاشته
ويشد بخيط او بصمغ ليلته ويشد بخيط على حلقه ويلبسه لما عن
ابي رافع قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصنع الرجل وشعره
مفقوص في فتح العنبر رواه عبد الرزاق ومما كتبت الثوب كان
فيه تجرد لقوله صلى الله عليه وسلم لم يأت ان السجد على مبعده ولا الكف
شعر ولا في باو منها سدل الثوب لما عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعى من السدل في الصلاة رواه الترمذي والبيهقي
السدل ان يجعل في يده على راسه وكفيه ويرسل اطرافه عن جوانبه
او يجعل القبا على عاتقه من غير ان يدخل اليده في الكف ومنها السجود
على القضاوي لا يشبه حادة الصور وان يكون فرق راسه في السقف
او يجعل الجاويين يديه تصاوير قال في الهداية اشدها كراهة ان يكون
لنام المصاحف من فرق راسه ثم يجنيه ثم يشمله ثم خلفه ولو لم يكن في يده
تصاوير يكرهه لا يثبت على الصنم واستدل على الكراهة لما عن امام
المؤمنين عائشة الصديقة وعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل
في مسجتيه فيها جاءت تلك الحجة ولم يأت في يده عصا
قالوا فان قال المخلف الله وعده ولا رسول الله ثم التفت فلا اكلوب

سأل النور

عبد الله بن ريثا

سأل النور

تحت سريره فقال يا هذا يا عاتق دخل هذا الكلام منها فقلت فوالله
 ما رأيت فامر به فخرج فخرجت عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واعلني فجلست لك فلم تأت قال منعني الكلب الذي كان في بيتي
 ان لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة رواه مسلم ولا يدخل كلبه على المطلب
 فانه يبدلها كراهة الصورة في البيت ولا يلزم منه كراهة الصلوة في بيت
 في الصورة والا لزم كراهة الصلوة في بيت في كلبا يضم وان كانت الصورة
 صغيرة بحيث لا يبدوا أو يحسوا الراس أو على وسادة أو على طرف وس
 لا يكره وفي فتح القدير ويحسب جبان والنسائي استاذن جبريل عليه السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل قال كيف ادخل وفي بيتك سريره
 تصاوب فقلت لا بد فاعلانا قطع رقبته واقطعها وسنيد واجعلها
 بسط اولم يذكر النسائي واقطعها أو ما يدومها قيام الامام على المكان
 والصفحة تحته وقيام الامام في الطاق لانها ضيع اهل الكتاب قال في الهداية
 بعد ذكر هذه المكروهات ويصح للصلوة في جميع ذلك لا يستجوع شرط
 الصبر أو ينادى أو جدي فذكره ثم عمم وقال وهو الحكم في كل صلوة اريد
 مع الكراهة في هذا اللفظ الوجوب وقد مر جوابه بلفظ الوجوب والصح
 الشايع جمعه ثم عا ان كل صلوة اريد مع كراهة التحريم او مع ترك
 الواجب بعد الاعادة والمذكورات مكروهة تنجس بها ولا بد اذا ترك
 الواجب بقي الواجب على الذمة فيجب اتباعه لتفريق الذمة واللام على
 الواجب واجبا لان الصلوة وجب لعلامة الصلوة والالتفات للمكروه
 والتحريم واجبا فاذا انى المكروه فقد ترك الواجب وان لم يتركه سقط
 عنه مؤلفه الصلوة المفروضة كذا فيها باو كانها والاية مؤرخة

روى عن ابي بكر بن ابي عمير

ايمان الواجب لا يخرج من ظهور كماله لا احداد لما قال بعض المشايخ
 ان الاعاقبة مندوبة لانها ان وجدت فلا فرق بين تركها وبين ترك
 الواجب ولا يحتاج الى اقل ان على الذمة على اثنين معروضه قد است
 وواجبة اركانها الواجبات وقط بقيت على الذمة مع ان فيه ان كون
 الصلواتين على الذمة في وقت واحد مما اجمع على خلافه ولا يكلف
 الا تكليف صلوة واحدة قد علمت من المرويات تحريم الصلوة
 في ثوبين بنحو قدس را هو محفوظا قل من درهم الا اذا خاف فربما
 اوفيت الجماعة ولا يرجع جماعة اخرى ويلزم منه كراهة الصلوة مع ترك
 الاستنجاء بل بعد الجموع القدر الا ان مشايخ الحنفية والشافعية قالوا
 ان الشارع قد اعتبر موضع الاستنجاء واستعمال الحجر طاهرا لا كراهة اذن
 الا الترتيب ومنها كل صلاة اذيت مع عمل قليل او كثير فمفسد وهو ظاهر
 يفوت فيه التسبيح ومنها صلوة قد است فيها السجدة المتأخرة فقد خرج
 في البحر الرائق الى مرحلة الترتيب متى بين السجرات واجبات القراءة لا ما بين
 بمراجعة هذا الترتيب وهو ترتيب استقر عليه القراء بالمرأة تتعاقب قد
 اتفقوا عليها اجماع المتصوفة وقالوا لا يكره الاخلال بالترتيب في السجرات
 والله اعلم ومنها تقع الارض للسجود للمعنى ام سجدة قالت روى رسول
 صلى الله عليه وسلم غلاما فلما قال له اقل اذا سجد فقل يا اقل
 ترتيب وجهك رواية الترمذي ومنها مدافعة الاجناب عن البول والظلم
 فلهذا الحج لما عن ام المؤمنين عاتبة الصديقة ان رسول الله صلى الله
 قال لا صلوة عند حفرة الطعام ولا من مدافعة الاجناب رواه مسلم
 والرازي في الكمال ثم عند مدافعة الاجناب كراهة عند العذر

قد

كرهية الصلاة في الثوبين
استحسن بقية الصلاة

الشرع

كرهية الصلاة في
الثوبين

من

في الصلاة في الثوبين
السنة المتأخرة

دفع الماروم
المسجود
خالفه الله سبحانه
والبرح كراهة

والغدير ان لا يكون في وقت سعة بحيث يخاف ان يغفلوا عن غسله لا سيما
 فانما الوقت وكذا اذا لم يكن حائضا للختين شدة بردا وكان يستلج
 بمرض او كان بحيث لو لم يمنع الريح من خروج في الصلاة وما ذكرنا من
 المكروهات مكرها تحريمه فيجب ان يعاد بلا كراهة **فصل في الرود**
 بين يدي المصلي واخذ المني للرويين يدي المصلي بحيث حاذي
 اعضاءه اعضاء المصلي في سجدة وسجدة والماء اثم لما عن ابي جهم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المؤمن يدي المصلي ماذا
 عليه لكان ان يحفظها ليعين خير الدين ان يمر بين يديه قال ابو
 النضر لا يراى حال ارجل يومها او شرب الوضوء رواء الجماعة ثم لا يرد
 الوجه للرويين وبين موضع سجوده والماء موضع السجود المكان الذي
 بينه وبين شطبه اذا قام متوجها اليه كان يسجد فيه وهو
 المختار قيل بقدر نصف وقيل بقدر ثلثة صفوف في هذا كذا في الصلاة
 وانما في السجدة فالمعنى فيما بينه وبين جلد السجدة والماء في السجدة
 حاذي اعضاءه اعضاءه حتى اذا كان المصلي على مكان مرتفع
 فاما المار تحت المكان ولم يقع التعلق بين اعضاءه الا اثم في
 الصلاة بمرور رجلين وان كان كليا او حارا او جريحا فانه لو كان
 لم يأت لما عن ابي المصعب قال تذاكرنا ما قطع الصلاة عند ابن عباس
 قال بليت انا وخطاب من عبد المطلب ع حار او جريح او مريض
 يصلي فتنزلت فركب الحمار امام الصف فها لاه وحار
 حاريتان من بني عبد المطلب قد خطا بين الصف فها لاه
 رواء الهذلي وروى الفضل بن عباس قال اتانا رسول الله

كثرة

م

عدم من الصلاة برؤسها
 روت

عليه السلام ولم يخرج في طاعة الناس وبعده عن الناس في صلواته
 بين يديه مستقر ومباركة وكلمة حيث بين يديه فما بال ذلك رواه
 البراد ورواه النسائي وصححه المصنف عن أبي سعيد قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلوة شيء وادروا ما
 استطعتم فانما هي شيطان رواه البراد وقد تكلم في حديث
 لا يقطع الصلوة شيء وقد استوفى في فقه القديس ثابت انه لا ينزل
 عنه وجه الحسن قال الانام مالك بلخاض عن امير المؤمنين ع لا يقطع
 الصلوة شيء من غير يدي المصلي ومثله روى مالك عن ابن عمر ع
 فقد تحقق انه لا يفسد الصلوة بمروءة ولا بمرءة ولا بمرءة ولا بمرءة
 وما روى مسلم عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يقطع الصلوة المكاتب والمراة والحمار ويحرم ذلك مثل مؤخر الرجل
 فيه او كانه روتين للمؤمنين عايشة الصديق حيث قللك المرأة
 لاداة سق لعديل حتى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم معترضة
 كما عرفت من المنزلة وهو يصير رواه مسلم وفي رواية فاذا بقي الوقت
 انقطع ما وثا ان المار يقطع الخشوع في الاكثر ومن سجد لم يقطع
 علم ان الصلوة تلت الانام لا تقيد ويصح للمصلي في الصلوة
 ان يتخذ مستق طوله بقدر ذراع الماعون طوله بين عيني الله ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع احدكم بين يديه مثل
 مؤخر الرجل فليصل ولا يبال من سرور ذلك رواه مسلم قالوا
 ينبغي ان يكون غلط المستر مثل غلط الاصح لان ما دونه لا يبدل
 من بعده فلو لم يحصل المقصود وينبغي للمصلي ان يدنو من المستر

وهو حديث في نسخة
 خطه في نسخة

وهو حديث في نسخة
 خطه في نسخة

وهو حديث في نسخة
 خطه في نسخة

فاوردت
 بيان طواف المنزلة وما
 وقع اراء

وهو حديث في نسخة
 خطه في نسخة

ابن حنبل قال قال

صلى

سنة الامم كانت بغير

في الامم سنة

باز المعونة خفف الله

والا اجازت كما كانت
الاقام بغير سنة بترك
لواجب سبوا ولا
جائزة

لما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
احكم الى من في حجة الوداع من حجة الوداع
ابن داود وبنو يحيى ان حجة الوداع حجة الوداع
عن المقداد بن الاسود عن ابي بن حنبل
ولا يجوز ولا يجوز الاجل من حجة الوداع
رواه ابو داود وبنو يحيى في حجة الوداع
التي صلى الله عليه وسلم بعد الى الحجة
وقبض بالحق بين يديه في حجة الوداع
من يدينه وبين ستره في حجة الوداع
قالوا لا يدركه الا في حجة الوداع
والله اعلم باحكامه وان حجة الوداع
جائز ويكون القصد من حجة الوداع
الى سارية قال في حجة الوداع
وان كان القصد من حجة الوداع
بكرة الصلوة خلفه وهو حجة الوداع
في حجة الوداع وقدره في حجة الوداع
الصحيح عن عبد الله بن حنبل
قام من اثنين من الظلمة في حجة الوداع
سجدتين ثم سلم بعد ذلك رواه الثعلبي
القعدة الاولى مع حجة الوداع
ان السجدة جازية الجاهل بترك الواجب

مقامه

٧٤

[illegible]

مرحون حج من دار طوت راجع و هم من طون من دار طوت راجع
 من دار طوت راجع و هم من طون من دار طوت راجع

الصلوة

وخرج متوجان الناس فقالوا قصت الصلوة فجعل يلعنوه
 النبي صلى الله عليه وسلم والذين معه فقال يا بني الله انست ام
 قصرت فقال لم انست ولم تقصر قال بل قد نسيت فقال صدق
 ذو المدين فقام فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فجعل مثل سجدته
 او اطول ثم رفع راسه وكبر وراه الشيخان وثبت منه اليهود بعد
 السلام فثبت من اختلافه صلى الله عليه وسلم ان الامير بن جابر
 ولا ثبت بن واثلة بن داود بن قزبان قوله صلى الله عليه وسلم
 بكل سهو ومجدتان بعد السلام علم ان الافضل السجدة قبل السلام
 وفعله صلى الله عليه وسلم السجدة قبل السلام اما كان تعالما للحوار
 هكذا ينبغي ان فهم هذا احسن مما ذكر في الحديث من ان الظن
 بتأريضا فسا قطا وحمل بالقول وصحة في فتح القدير يكلف تلم في
 ونجا ذكرنا استغنا عنه ثم حديث ذي الديرين يدل على ان
 اخرين احدهما جولة السجدة قبل التكلم كما هو مذهب الامام
 مالك قال ان هذا كان قبل ان يسلخ العكبر في الصلوة والثانية
 ان الحركة هي واحدة مع انها فعل كثير والذي يظهر من خروج
 مشافضا ان الحركة والاختلاف عن القبلة لا يمنعان الصلوة
 اذا كان بعد التسليم على ظن القام مالم يتكلم ولم يخرج من المصلي
 ولما اذا كان في الصلوة فلم يجاوز الضعيف وفي جملة القدام
 ما لم يجاوز السجدة او وضع السجدة ولما قالوا ان سلم المصلي على
 القام الصلوة وعليه سجدة صلاية او سجدة تلاوة وتذكر بعد
 الاختلاف يعود ويقضى السجدة ثم يشهد ثم يسجد للمسلمين

على المصلي

من الجهد ولم يحاذر الصوف والفتة في الصلوات وإذا قد عرفت
 ان يجوز للمسلم ان يترك الواجب فلفصل فيه تفصيلا وتعللا
 من الاربعة الفاشية والمنسوخة فان ترك الفاشية او المنسوخة في الركعة
 الاولى وتذكر في الركعة او بعد الركعة يعود الى القيام ويقرا الفاشية
 او المنسوخة ثم يركع ويسجد فسواء كان الركعة الاولى قد انقضت او لم
 ينقض بعد القراءة وان تذكر بعد الركعة فان كان المترك سوف يبرأ
 في احدي الاجزين ويصح جهلا كانته جملة لان كلا جزئين
 محل القراءة فيقفون وان كان المترك الفاشية لا يقضى ولا يركع
 الفاشية غير مشروع وبسبب السهو وان قرأ المنسوخة قبل الفاشية
 او بعدها فبما ثبته كبره على الفاشية ثم بقا السهو في سجدة السهو
 لان التي تليها من الفاشية والسجدة لا زما وان جهر بعض القراءة
 في السجدة او اخفاها الامام في الجملة فان كان الخفي للاخفاء
 اقل مما يجوز في الصلاة فهو يقرأ غير المنسوخة والسجدة وقوله
 ان الصلاة كان السجود بعض كلمات في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في السجدة وان كان الخفي للاخفاء قدما لم يضر به الصلاة بسبب
 السهو لان السجود على الامام واجب وكذا الاخفاء وان قرأ الشاهد
 بعد ان في القيام فامكان في الركعة الاولى قبل القراءة لا يسوغ له
 كذا ما بين السجدة والقراءة محل التماسك والتمسك به في السجدة
 بان دعا الاستفتاح عند مستطاع فيمنع من المداومة كما قد
 قمت سابقا انما خلافتهم في الاولى وانما في الثانية بعد القراءة
 في الاولى او في الاخيرة قبل القراءة او بعدها ليس بجواز المداومة

تفصيل ما مضى من سورة

الوقوف

الكلام

لان يحصل الركوع بالقرآن كان واجبا وكذا لا بد بالقرآن في الركعة
 الثانية كان واجبا وقد قوت وان تشبه في الخارجين كاشي عليه
 لانما حصل الشئ وما تعدل الاركان فان سري من تعدل ركوع
 او سجود يان به سجود السجود هذا او في هذا اللام اليه وسبب في
 التعدل بل هنا وقد عرفت انه اشبه وان وقع في السجود من دون فتح
 الرحمن وترك القوة بفصل الصلوة عند اللام اليه وسبب كان القوة
 عند فرض وقد عرفت ان الحق ويجعل السجود عند هذا كذا في
 قاضيان وهو منى على ان القوة واجبة عند الطرفين وجه
 افق الشايح ومنها الترتيب فيما ذكره فان منى عن السجدة الثانية
 وقد كثر الركعة الثانية او ما بعدها او في الفعدة الاجرة قبل
 الفقد يقضها ويجعل السجود وان تذكر بعد التقعد قبل السلام
 او بعدة قبل الخروج عن السجود يقضها ويجعل الفعدة الاولى
 التقعد ثم يجعل السجود لان الفعدة قد ارتفعت بالعد الى
 السجدة لا فخر في الترتيب بينها وبين سبيل الاركان الصلوة
 وقد قوت الترتيب بين الاعمال الغير المكملية بان سجود قبل
 الركوع وتذكر قبل القيام الى الثانية او بعد ركوع الاول ويجعل
 السجود لعدم اعتداده لفرضية الترتيب ثم ينقض الى الثانية
 ويتم الصلوة ويجعل السجود وان لم يتذكر حتى ركع الثانية فمن
 ركع الاول والركعتان ركعة واحدة في ان يجعل ركعة واحدة
 ويتشهد ويتم بعد ركعتين ان كانت رباعية ويجعل السجود
 لفضل الفصل الزايلة بين القيام والركوع من الركعة الاولى

من غير دليل
 فان سري من القوة
 بعد ليعن وتذكر في القوة
 يغتر من عليه ان يقرأ في
 الخارجين في سجود

عنه

الترتيب فيما ذكره

قوت

عليه

قوت

فوجب سجدة السهو لهذا الذي السجدة متعلقة بوجوب سجدة السهو
 فمما لا يترتب كما زعم شايخ الوفاية يخرج عن القريب في الاصل
 الذي ذكره في ركعة واجبة وليس يفرض فانه سقط عنه وان لم يحصل له
 ركعة واحدة فسد السجدة للخلل بالترتيب وفي حال القياس فظاهر
 التمسك فيها العقدة الواحدة فان متعلق عنها وطام الى الثاني لا يرد
 الى العقدة ويجوز للمؤمن ان كان على السجدة او قرب منها لم يفرق
 بينه وبين الاصل من بعد الى العقدة ولا يسجد كما دام الى السجدة
 التي كان على السجدة وقد روي الخبر ان من صلى الله عليه وسلم
 في الركعة الثانية في الركعتين طام ذكر قبل ان يستوي قاعا فجلس
 واما المستوي قاعا فله مجلس وسجد وسجد في السجدة او البراءة
 انما ابن عباس وعمر بن عبد العزيز والفقهاء المتأخرون قالوا يحكم
 القريب الى القاع حكم الاستواء فالحق حكم القريب الى السجدة حكم السجدة
 ومنها لا يمكن ركوع ما قبله من الركعة او ركوعا عليه من موضع الركعة
 وقام سجدته من قبله في الركعة او كان ركوع السهو وهذا لا يقدح في
 بطلان السجدة منه وان سجدت لركعة النفس لا شيء عليه كما قد سجدت
 وان تفرغ بعد الحاجة فكيف يسوف يفتر ويحك ذلك القليل يجب عليه
 سجدة السهو وان اضر القيام الركعة الثالثة بان زاد في قدر الخلل
 كما ان السجدة للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او الدعا او طم
 هكذا يجب سجدة السهو لاجب للركعة بان العقدة الاولى الواحدة
 وبين الركعة الثالثة وفي خلاف الامام الشافعي فانه عذره لا يلزم
 فيستغفر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شيء وان سجد

من ركعة من ركعتين ركعة

العقد الآ

العقد

وقال مروان

الدرج

فقر أي

قدرة

في القعدة الاولى بظن العام المحرك قد عرفت وان سري عن القعدة
 الاخيرة وقام ليحيط وتذكر قبل ان يقيد بالسجدة يعود الى القعدة
 ويقره سجدة السجدة لتأخيرها كون القعدة من موضعها وان قيد
 بالسجدة فقد المصلحة المرفوضة لا مقتداً للمفروض في النقل قبل
 قلم ان كان الفرض من ضرورة الترخيص من الفرض قبل علم ان كان
 ثم عند الامام محمد بن فضال وعندنا في نقله وان سري عن القعدة
 تشهد وقام الى الكعدة الزائدة عارداً لم يقيد بالسجدة وسجدوا
 لتأخير السلام ولما قيد بالسجدة ثم فرضه لا يستلزم النقل من جهة
 الترخيص من الفرض بعد تمام الا ان كان ويضم اليه ركعة اخرى لم يصح
 نقلها وان لم يضم جاز وقال الامام الشافعي يصح الفرض من القعدة
 في سجدة السجدة واستدل بما رووه عن ابن مسعود ورواه عن ابن
 جابر عليه السلام في النظر تحت القعدة الزائدة في الصلاة فقال اذا كان
 قال اصليت فما فعلت سجدة من بعد ما سلم رواه الشيخان في كعدة
 في الامام الشافعي لانه حكاه في حال ولا يعمم في غير ذلك كما قد
 في الرابعة ومن فكك الصلاة انه لم يصح فان لم يكن عادة له استقبال
 لان ابن عمر قال في الزيادة في اصلي تلك انما انما يبعد في فتح القدير
 وقال ابن تيمية في مسنده واما اذا كان عادة له فلا استقبال مع
 فقلنا ان يتخير في الترخيص بل ما عن ابن مسعود ورواه عن
 صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت في صلاة فتكلمت في ثلث او اربع
 والكس تلك في اربع مشددة ثم سجدة سجدة من وانما جالس قبل
 ان يسلم ثم فتكلم في اربع ثم يسلم رواه ابن اودود ان لم يقع الترخيص

انما لا يلزم العلم بالركعة في
 ما لم يتكلم في الركعة او في
 منصرف من الركعة او في

من هو

ان كان في الصلاة

قال

عنه

للمعاملة فيه واجبة لانه صريح في اليقين ان يقيم ولا تخلف
 ولا حرق بيوتهم ولا كانت واجبة لما هم مختلفون بنفسه ثم هم امرأق
 بيوت المتقانون عن المعاملة لا يوجب وجوبه للمجوزات قتال الدم
 اجماع من ابي ترك الاثان مع ان الاثان سنة بل هم امرأق البيوت
 لا بل ان المعاملة وان كانت سنة لم يوجب شعار الدين فكان
 في ذلك الزمان مجتمع منها المتأخرون كما في هذه الزمان يمنع عنها المتأخرون
 ومن الشيع من شعار الدين لا يوجب في حرق بيوتهم ثم هم من الظاهر
 من استقلال بهذا الحديث على الاشتراط وهو قاسد كما ليس فيه
 شيء يدل على الاشتراط والمفروض وما في دفع التقدير ان لا فرق
 بين الواجب والفرض بالنسبة الى الشارع فانما صدر من الشارع فهو
 فرض قطعي والفرعية باقية المعينة وانما الفرق بالنسبة الى الشارع
 ثبت قطعا ثبت الفرعية وناقى العمة وان ظن ثبت المرجح في كونه
 العمة لا يكون من الشارع ليس قطعا وفيه ان ليس كل فرض بل في
 تلك العمة كسائر المعصوب فانه فرض ثابت بدليل قطعي وان
 لم يفرغ من المعصوب لا يفسد الصلوة بل الاشتراط
 ينقل من الاماير القطعية والاشتراط ان ثبت بدليل قطعي يوجب
 انتفاء الفساد كما يجب انتفاء ما ثبت اشتراطه بدليل قطعي
 الفساد كاشتراط التطهر من البول او كل فاستفاده يوجب الفساد
 والشرعية ان الصلوة مجودة بحسب الشرط والاك ان يصح بيان
 الاشتراط بدليل قطعي كما يصح بقطعي وليس في الحديث المذكور
 يوجب الاشتراط بل التمسك بلزم منه تأكيد الجماعه واجبة وانما

عند الجمع

فان اوج

فانه اوجب اللزوم يلزم الوجوب بل انما غرضه لصحة الصلوة والتميز
 الواجب على الكفاية لما راوا في الجاهل للجماعة مرجحاً وصح عن
 الصحابة الصلوة في البيت حكم الوجوب على المكاتب وقائلوا انهم
 استدلوا على الوجوب بما عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد سبع وعشرين مرة رواه الشيخان
 فانه لا يحل ان صلوة الفرد يجاوزها لكنها مفضولة ولو كانت مثابة
 عا ترك الواجب كان منهيماً عنه وليس هو في الشرائع ان يفضل
 للمؤمن بها المنهي عنه فلا يرد ان مقتضاه صحة صلوة الفرد هو
 لا ينافي وجوب الجماعة لان مقتضاه الجواز مع المفضلية
 وهو لا ينافي في الشرائع لا ينافي في المنهي عنه فقامل واستدلوا
 على النسبة بالمواظبة والتاكيد في البلغ الوجوب ثم ليحاجت سواء
 كانت واجبة او سنة تسقط باعلائها فيهما المرض ولو لم يقطع
 البدن الرجل من خلاف او يفلوجا او خائفا او شيخاً عاجزاً
 لا يستطيع ان يعيش والظلمة والمطر والمطين قال الامام مالك
 في الموطأ الحديث رخصة يقع قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتليتم الغال
 فالصلوة في الرجال والعجم فانه صلى الله عليه وسلم رخص عتبان
 بن مالك في تركها اذا فتح القدير وما روى البوداودان ان ابراهيم
 مقيم قال يا رسول الله اني ضارب شاسع الدار ولي قاييد لا يلاقي
 فعل فجاءه رخصة ان اصلي في بيتي قال لا تسمع هذا فقال نعم قال
 ما اجد لك رخصة ففتح القدير عنده لا اجد لك رخصة
 فقال بها هذا الفضل قال اكثر شائناً المعتبر الجماعة في الميود

الذي هو مقروط

الظلمة

حين صلى في البيت جماعة لا ينال ثواب الجماعة ويشد بعضهم وقالوا له
 وقال القديريين فانه جماعة في المسجد وجمع اهله وصلى بهم ينال
 ثواب الجماعة ويستحي ان ابن مسعود صلى بالجماعة في بيته وهل
 يصلي بالجماعة مكره في مسجد واحد فان كان على قارعة الطريق او
 لم يكن له امام معين يجوز الاقارب من مشايخه والايجوز عند بعض
 المشايخ واقتوا به وهو قول الشافعي ولم يدل دليل من حديث النخعي عن علي
 كره الخروج من مسجد اذن فيه حتى يصلي كل هذه الترخيم لما روي بالكره
 هروية قال المرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في المسجد فتردد
 للصلوة فلا يخرج احدكم حتى يصلي رواه الامام احمد وعن ابن المثنى
 عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذكر في الاذان في المسجد
 ثم خرج لم يخرج الجماعة وهو لا يريد الجمعة فهو منافق رواه ابن ماجه
 فانقلت هذا الحديث يدل على جواز الخروج لحاجة والحكمة مطلقة قلت
 الخروج للحاجة لا يثبت عليه هذا الوعيد الشديد والخروج بعد الاذان
 مكره مطلق كما يدل على الحديث الاول وان كان مقيما لجماعة في مسجد
 بان يكون امامه او مؤذنه او جملة منهم سببه الجماعة لا باس بخروجه
 لانما يخرج لاقامة الجماعة فليس هو احد من الجماعة وان كان قد
 صلى فله الخروج لان عدم الخروج انما كان للصلوة وقد صلى مرة وان
 اقيمت للصلوة كما يجوز الخروج وان كان قد صلى عن محجب انه كان في محجب
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصاح ورجع محجب في محله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسمك
 ان تخرج بالاناس انت برجل مسلم فقال يا رسول الله لكني كنت غافلا

الحديث الصحيح
 مؤلفه

اوراق

فافهم

اقبمت

في اهلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجبت المسجد وكنت قد
 نصبت ذاقصوا الضلوع فصل مع الناس فان كنت قد صليت رواء الامام
 والشافعي قالوا الحكم المذكور في النظر والاعتناء والاعتراف والفرق ان يخرج
 بعد الاقامة الصلاة بعد ما سجد منها أو ما في المغرب فان صليت الثالثة
 كما يصلي الامام اثم التفتل بالثلاث وان صليت اربع اثم عمالة الامام في
 القرب الفقهية ان يخرج لكن من يزيد بن الاسود قال شئت في سواها
 صلى الله عليه وسلم جنة فصليت بعد صلاة الصبح في مسجد الحنفية فقامت
 صلواته انخرف فاذا هو رجلين في اسفرا القدام لم يصلها معه فخرجت بها
 بعد ذلك ايضا فقال ما منعكما ان تصليا معنا فقال لا يرسله الله لانا قد
 كنا صلينا اقل فلا نقدر اذا صلينا فامرنا بالكهنة ان يتما سجد جماعة
 فصليا معهم فانها لكم نافعة رواة الترمذي والبوداود في هذا الحديث
 يدل على لزوم الاقتداء بغيره في الجهر والهم ان يقولوا عاز عن
 هذا الحديث حديث النبي من الصلاة بعد الفجر والتمسح بالصحف
 وفيه تأمل ان هذا انما كان في جهة الوداع وسعدت النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفجر كان قبله التمسح فينبغي ان يكون ناسيا للنهي في قوله
 فياوله الا ان يقال حديث النبي خبر مشهور بل قريب من التواتر
 كما قد علمت وهذا احاديث محض فلا يصلح ناسيا له ولا يخصه به
 فتأمل ومن كان يصلي بعدة من المسجد واقبمت الصلاة فالتكافؤ
 يصلي الفجر لعل ان يتقضى صلاة حاله بيقيد الركعة الثانية بالسجدة
 بوقيد في الفجر والتكافؤ في غير ذلك التكاليف لم يقيد الركعة الاولى
 بالسجدة ففقهنا وان كان قيدها بالمسجودتين ركعتين فيقطع

في رمان

في

فيقطع ويصل مع القوم وان كان في الثالثة سواها بالسجدة فبها
 ويصل في الجماعة وان كان قيد الثانية بالسجدة في غيرها الثالثة
 في غيرها اتمها يقتضي متفلا في الظهر والعشاء والاصل فيها
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقيمت الصلاة
 لا صلوة الا المكتوبة رواه مسلم واللام للعهد اي لا صلوة الا المكتوبة
 التي اقيمت لها فلا كان في مكتوبة منفردا واقامت فعليه ان يقتضها
 ويدخل فيما اقيمت مادامت قبل النقص في غيرها لم يقتضها
 بالسجدة يحتمل النقص وفي غيرها لم يقتضها الثالثة بالسجدة وانما
 اذا قيدها بالسجدة فقد تمت صلواتها لان الاكثر حكم الكل فلا يعمل
 النقص وانما خضع الاقتضاء متفلا بالظهر والعشاء بعدم حتم النقل
 في غيرها كما قد علمت وان كان يصل سنة الظهر يقتضها بعد راس
 الركعتين لان في النقص قبل ابطال العمل ولما في الغرضية فلا يلزم
 لا كما قلنا فلا ابطال حقيقة كما قالوا وان جاء الي المسجد وقد اتممت
 المصلاة يدخل في الصلاة ويترك سنة الظهر لما روينا ويقضيها
 بعد الفرض والافضل ان يقضيها بعد الركعتين لئلا يبطل اتصالها
 بالفرض ولما في الخبر فان علم انه يدرك ركعة مع اللام بعد اداء السنة
 يسد بالسنة ثم يدخل في الجماعة ليجوز في ايها لكن لا يصل السنة فيها
 من الجماعة بل يصلها خارج المسجد ان وجد مكانا فلا قبل المسجد
 وان لم يعلم انه يدرك ركعة ان صلى السنة سواها علم عدم ادراكها
 او شك يدخل من الجماعة ويترك السنة لان ثواب الجماعة اكثر من ثواب
 السجدة ولا يقضيها قبل طلوع الشمس بالاقتران لان الصلاة بعد الفجر

نحوه

شك

في

نحو

منهي عنها ولا بعد الطلوع لان قضاء الزاقل غير وعود قال الامام
 صاحب الي ان يقضي المساقبل الزوال هذا كله عندنا واما عند الامام
 الشافعي فيدخل في الجماعة في الرجلين ويترك السنة لغد الظاهر
 قوله صلى الله عليه وسلم اذا قمعت الصلوة لا صلوة الا المكتوبة
 والاولى بالامامة عند الامام ابي حنيفة والامام محمد الاعظم بالسنة
 ثم لا فرق لان العلم يحتاج اليه في تعيين جميع اركان الصلوة وسائر
 ومقتضاها بخلاف التبحر في القراءة اذ لا يحتاج اليه الا في ركن
 واحد وقال الامام ابو يوسف والامام الشافعي الا في الاخرة والاولى بالامامة
 ثم الاعظم بالسنة ومجتهدا معن ابي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال يوم تقوم اقرم بكتاب الله فانما قول في القراءة سواء فاعلمهم
 بالسنة فان كانوا سواء فاقد هم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء
 فاقد هم سنة ولا يؤمن الرجل في اهله ولا في سلطانه ولا يقعد
 في حرمه على تكلمه رواه مسلم وماعن ابي سعيد قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا كان ثلثة فليق اقدمهم واحقهم
 بخدمة اقرم رواه مسلم وماعن ابن عباس قال قال رسول الله
 ليؤذي خياركم وليؤذيكم اقرم رواه ابو داود وقال في الهداية ان
 الاقرم اخذ لك الزمان كان الاعلم لانهم كانوا يتلقون مع الحكماء
 وفيه الهجرة لغو للفظ لا لخصوص السبب وايضا التلقي
 مع الاحكام لا يوجب الاهلية بالسنة وايضا سوق الحديث ياتي
 عنه قال الشيخ ابن الهمام اعلم بما قيل في هذه المظنة
 امره صلى الله عليه وسلم لا فضل الاصلين ابي بكر رضي الله عنه

رواه عن ابن جابر
 في دعواه اقرم

ابن جابر

يام

الزمان

وكان ثم من هو اقرب منه لاسي هو علم منه دليل الاول قوله عليه السلام
 اقلكم ابي ودليل الثاني قول ابي سعيد وكان ابي بكر اعلمنا وهذا
 اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن المعول عليه انتهى
 افضل الصديقين من غير حديث مذهب اهل السنة ولما اقرت
 ابي منه رضى كما لا يسلطون بها واستدل به من الحديث
 فلا يدل الا على ان ابي اقرت من المخاطبين ودخل افضل المقاتلين
 في المخاطبين في غاية الحق ثم بعد تسليم اقرت ابي لا يدل الدليل
 على استدوية تقدم الامم على الاخرى في الامامة لانه يجوز ترك
 امر مندوب بغاية العلم منه في الامور الدينية في حادثة جزئية
 وهذا الامر بالامامة لافضل الصديقين كان لان لا ياتي احد
 عن قبول بيعت بوضوح ويعلم كل احد انه رضى مقتله ثم لا ياتي
 فلا يلحق احد اعاد في اتباعه كما قال صلى الله عليه وسلم ابي الخلف
 ان ينفق من ويصدق انما الولي وولي الله والستون ابا بكر
 رواه مسلم فلهذه القايمة قدمه رضى الله عنه في امامة الصلي
 فلهذه القايمة ترجح امامته رضى الله عنه في الاقر في قولنا
 تقدم الامم مطلقا في الامامة والله اعلم بحقيقة الحال ثم لا ياتي
 بالامامة بعد الامم والاقر الامم وحين يتبع بعد الاتقاء
 عن المصلحة الشبهات وترك المصيرية وياقن ان المصيرية
 ولا يكون لا عرض الدنيا فلهذه ووجه تقدمه ظاهر كما
 يري بكنه قبول المصلحة وفي الحديث تقدم الاقدم في الحق
 ولا يخرج الا حق تقدم بها خافنا حجة المصالح في الشبهات

اعلمية

الشبهات

كنه

بكر

مقام هجرة الايمان وفي الحديث للمهاجرين ما اجره الله في الآخرة
 رواه البخاري ثم بعد الكل اكرمهم سنا كما يدل عليه الحديث ويكون امامة
 الامم لان في تطهير شيعته لما لا يصرح برفع القاسات ولا موافقها
 في النعم ولا يفسلها بالمبالغة وانما اذا كان اعلم مقتدى القوم في
 الدين ويكون عين بهيمة مفتوحة ويكون مجتهدا للعلم والفضل على
 فلا يكره الاقتداء به لان احتياطه ينسحب على احتياط عوام اهل
 البهر وقد نقل الشيخ عبد الحق عن بعض شيوخ الكثرة نقله عن السوطي
 عدم كراهة امامة الامم اذا كان مقتدى ذابح وقد جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عبد الله بن ام مكتوم املا جاري في الناس استخلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم يومئذ الناس وهو اعلم بولاية
 البراءة وولاية امامة العبد وولد الزنا لا فساد لما استعمله من
 فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل صلواتهم من تقدم
 قدامهم له كرهون ورجل في الصلوة دبارا والدباران ياتيهما
 ان انفقته ومن لم يمتلحمة رواية البراءة وولاه عبد الله بن
 بن العاص وكره امامة الفاسق بعد الامانة في الامانة بشرط
 الصلوة على وجه الاحتياط ثم الكراهية انما هي اذا وجد امام تقى فقد
 عليه للفاسق وانما اذا لم يجد فلا كراهية وان صلى خلف الفاسق
 لم يمتلحمة جاز ويجوز ثواب الجماعة لكن لا يجوز ثواب المصلح
 خلف التقى كذا في فتح القدير ناظر من المخطوط قدس وي
 جليل بن عدي انه دخل على عثمان وهو محصور فقال لك امام
 العامة وتريد ان ياتى ويصل لنا امام فتنه ونخرج من الصلوة

معه فقال الصلوة احسن ما يعمل الناس فاذا احسن الناس صلوا
منهم واذا اساءوا فاسبقوا منهم رواه الطبري وقد اشهره افواه العلماء
قوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل برو فاجر وصلوا على كل برو
فاجر وجاهدوا مع كل برو فاجر وطلعت الامامة بالقبول والعقد
اجماع من يعتمد بالجماع ثم فتح القدير رواه الدورق من مكحول
عن ابي هريرة ومكحول لم يسمع ابا هريرة ومن دونه ثقات فهو من
قبيل المرسل وهو محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب
وممن وافقت بالايجاع لا يجب صحة صحة قطعية وبكروا ائمة المبتدع
اعلم ان المبتدع الذي يصل الى القبلة لم يحكم الله الاربع بكرهم
واروى عن الامام ابي حنيفة من قال بخلق القرآن فهو كافر باطل في
الكافرين الكفر ان اى كافر بالشيعة لاسم الكفر الذي هو مقابل للإمام
لكن المبتدع الذي يخرج للمصالح خلفه شراب للمجاعة لكون بكره عند
وجود غير المبتدع مبدع لم يصل بدعة الى ان يصل عند كنه الامام
الشيعة بالانية لو لم يكن في الصلوة عليا وحيث مقتداهم او فيهم بال
طهارة للثقت او كان في وضوءه وحشة ضيقة واما هذا المبتدع فلا
الصلوة خلف البنية وباروى عن الامام بن ابي حنيفة والشافعية فما
الصلوة خلف الشيعة فلما اريد بالشيعة من كان منهم السبق والام
في ادعيتهم المصلواتية سبب المعجزة الاحبار ولا يرون الامامة
في الصلوة بخبرة ولا شك في فساد الصلوة خلف هذه القبلة
من الشيعة واما الشيعة الذين يفضلون عليا على الشيعيين و
ولا يطعنون فيهما اصلا كالتق يدعي فيهم من خلفهم الصلوة لان

وامر المبتدع

مبتدع ان

في رعدة خلف الشيعة

في

ابن ابي حنيفة

رواه الطبري في تاريخه
والمعتمد بن عباد في تاريخه
والشيخ الطوسي في تاريخه
والشيخ النعماني في تاريخه

بكثرة كراهة شديدة واما ان لا يجوز الصلوة خلف منك الخفاضة
 لاهل الجاهل ومكر الروية وعذاب القبر ومكر الكرام الكاشعين
 لانه كافر لقوات هذه الامور من الخارج ولا يصح خلف منك
 الصبح على الخفين والمشيمة فيكلها واما الهام من تشويشات
 السامعون بخلافه لما عليه القديسين الامة المجتهدون فلا يفت
 اليها فضلا عن ان يفتي بها ويكون الصلوة خلف المتكلم وان كان
 سنيا وقد نقل القشيري في من السلف كما من الايام اليه
 لا يجوز الصلوة خلف المتكلم وان تكلم بالحق فمعرضه القشيري
 في الكراهة لا يثبت عدم الجواز حقيقة صريح القديس فقلد
 عن المجتهد لما نقل ابو يوسف فيمن ان يرد به الذي قوله
 ابو حنيفة حين راي ابنه جالدا سناظر في الكلام فنهاه فقال
 رايك تناظر في الكلام ومنه راي فقال كنا تناظر وكان
 رؤسنا للطير مخافة ان ينلد صاحبنا وانتم تناظرون وترايون
 فله صاحبكم ومن اراد صلاة صاحبه فقد اراد ان يلقه
 فذكر قبل صاحبه فهذا هو الخوض الممنوع وهذا المتكلم
 لا يجوز الاقتداء به وبالجملة المتكلم الذي يناظر ويأخض في
 علم الكلام وان كان المبتدع الفرق الباطلة لا لزوم الحق بل
 منه في العادة المبتدع في النفس والخشعة ولا يؤمن مع ذلك
 عن النقول والحد ويرون ان يغلب على الخصم حقا كان قول
 له باطلا وعند هذا لا يؤمن عن ان يصد عنه ما يقضى اليه
 لا يتكلم او الى الكفر ولا يشعره وان لم يكفر كان لا يؤمن

بكره الصلوة عند

لزم الحكم الجبري

الكل من يكفر وانما الكفر المنزلة لكن يوجب التمايز في الامور
الدينية والناكدة الصلوة خلفه ولو كان هذا كذا حقيق لم يوجب
خلفه لكن لما لم يكن كذا اي كذا ولا يجوز امامة الصبي المكتوبات
باتفاق الروايات كان الروايات لان صلوة الصبي مندوبة و صلوة
البالغ مفرضة ولا ينبغي للمفسر في النفل وكذلك لا يجوز في النفل
خلفا فالما فتي به مشايخ بلخ لان فقل البالغ يجب بالشرح
بجلاء فقل الصبي لا لا محل للمعصية وجوب الامام العاقل
امامة الصبي لجواز افتدائه بالقرض بالمستعمل واستبدال الشافعية
بما روي عن جابر بن مسلم قال قال علي بن ابي طالب ان فتعالم منهم القرآن
قلني ابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي منكم انتم منكم من انظر
كنت اكرمهم وانا وكنت اكرمهم وانا ابن ثمان سنين رواه
الشيخ في رواية البخاري مع قصة فيه طول ولا حاجة فيه لهم لانه
لم يامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يرفع صبي وانما امرهم
بالقلبة الاقر من المخاطبين وهم كانوا بالقيس لان الامر بالصلوة
لم يكن الا للبالغين واما الصبيان فهم من رفعوا التكليف وانما
امامة الصبي امر قوم القراوم اذا كانا حديث الاسلام لا يجب
بغيرهم لعدم علمهم بالحكام الشرعية ولا يجوز لامة النساء
لان معنى حالهن على السوء وكبر جملتهن لانه لا يجوز
من احد الامر من اما قيام الامام وسط الصف او من ياراه الكثرة
ان تامة امام الصف وان فقل الصف الامام وسط الصف
لما روي الامام محمد بن ابراهيم النخعي ان عائشة كانت ترفع النساء

امامة الصبي

امامة النساء

قامت

في شهر

في شهر رمضان فتقوم وسطا وماروي عبد الرزاق عن ابي جهم
قال قوم المرأة النساء وتقدم وسطا وتذكر الاثان في فتح القدير
ويقال هذا هو الكراهية مشكلة ليد لها من دليل ويميل الشيخ
ابن الهام الى عدم الكراهية وشيئا قلل الكراهية كراهة التوبة
والله اعلم باحكامه وليس علم من حضور الجماعة بل يصلون فيسوقون
ان يخرج من الجماعة في عظمة هذا ما افق به المتأخرين
لما راي من فساد اهل الزمان وعليه الفتوى بما ائتمنا الله فقد
منعوا الشوايب عن حضور الجماعة ويحذر الله البغية الجاهل
في المغرب والعشاء والجمعة الفتن في هذه الاوقات لقله حضور
من يقوم الفتنه وهاجزة في كل صلاة لعدم كونه الجماعة على الفتنه
وهذه الجوزة انما كان بحسب ما كان وما الان فالفتن في اختلاف
النساء والرجال فالبية بفساد اوية فتح القدير قد قالت عائشة
في الصحيح لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما تشك النساء به
لمن كما منعت نسائي بني اسرائيل ثم قد روي ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتكم
لكن رواه ابو داود وروى ابنه شعوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلوة المرأة في بيتها افضل من صلوة تعلق في حجرتها وصلوة تعلق في
فردتها افضل من صلوة تعلق في بيتها رواه ابو داود فانظر الى ان
الزمان الشريف مع كونه بعد من احتمال الفتنه لان الصحابة
كلوا اولى الله حتى نفاهم عن منصوص الخروج الى المساجد
كيف استقطب في الجماعة جهنم وجعل البيت حراما لمن لا صلوة

من حضور النساء والجمعة

ابن الزنا

كلمة

ويعمل صلواته في البيت فحصل من الصلوة بالمحافظة فظاهر هذا
الزمان الذي هو زمان الفتنة فقل ان الزمان احرى بسقوط الجماعة عنهم
فهذا الزمان احرى بالمنع عن الخروج الى الزاعات لان الجماعة في الزمان
عليهم بالخص والتمنع من الفتنة واجب عليهم ولا تغفلوا عما
تخرجون من اسباب الحرام ولما انخفضت في علم الله في خروج من كره
البيت لهم انفسهم فوق سقطت لاعتناء الله من عدم احتمال الفتنة
كأنهم لم يسمعوا لولا ذلك ومعنى قولهم المؤمنين الذين قرأوا من الله
ويعلمون انهم لو لم يقرئوا منه الفريضة لما كانوا في هذا الزمان
لما خفض لهم في الخروج وهو لا يغيره كافت بالفتنة في ذلك الزمان
لم يتحقق على الانفس في ذلك الزمان فلا ينفصل البقية وانما اجابنا
الاعلام لما كان يزعم البعض انهم ابطالوا الفريضة والتعليل وقالوا ان
الحاكم هو الله تعالى وكان عالما بما احدثت النساء فلا يقبل قولهم ان
المؤمنين في جنة وليس الامر كما هو كما بينا وكذا الحكم هو الله تعالى
مسلم وعلمه بما احدثت النساء متحققا انفسا فقل ان حكم
الاعلام هو الله تعالى لا يخرج من المساجد كان موقفا الى
عدم احتمال الفتنة فالتحقق بانفسه وهكذا كان الحكم من الله تعالى
مقصودا للمؤمنين لو كان اشتد النفاق في الزمان الشريف احدثت
الآن لما حكمه الله تعالى الله عليه وسلم بالخروج اليه لا تشافا ما اتا
الله تعالى الحكيم به بل انفس بامر الله وعبر من وقوع الاسواق ببرهنة
كما هو متفق على عدم وقوع الجهاد لعدم العلم في ذلك وما يعلم الله
الذين جاؤوا وانكم ونسبة النفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

مسألة
والفتنة في البيت من
الخروج فترسخت اليه
الفتنة برهم احتمال الفتنة
كسبهم بولادة

فتنة الله تعالى وبني
حكم الله تعالى

ما لا يخلو

فإنما في النظر طول الفصل فلم أره بل قال الترمذي وروى عن حماد
 أنه تكفب إلى أبي موسى الأشعري أن أقول في النظر أو سواها للفصل
 انتهى وفيه يظهر أن النظر كالعصر في يد ما عن جابر بن سمرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في النظر والعصر بالسجادات
 البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور روى أبو داود و
 الترمذي والنسائي وقوله ونحوهما من السور يعني أن حادثة القراءة
 كانت ذلك وإن أقسم صلى الله عليه وسلم مرة بلقاء والدليلات
 في النظر كأروى النسائي عن البراء كنا نسمع خلف رسول الله
 فيجمع منه الآية بعد الآيات من لقمان والدليلات فطول
 الفصل من سورة الحجرات وقيل من سورة محمد لم يسبق البروج
 ومنها إلى لم يكن الذين كفروا أوسط الفصل ومنها إلى آخر القرآن
 قصار وأفضل أن يجعل قرأة الركعة الأولى مثل قراءة الركعة
 الثانية عند الشيعين فيما سوى الفجر لأن الركعتين الأولىين
 لما استويا في أصل القراءة استويا في قدرها إلا أن الفجر لما وقت
 نوم وفعله يطول في الأولى ليحقق القوم وقال الإمام محمد أن يطول
 في الأولى في كل صلاة أحب إلي لما روي أبو قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في النظر في المأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخرى
 بأم الكتاب ويسمعنا أحيانا ويطول في قراءة الأولى ما يطول في الركعة
 الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح رواه الشيخان وحملوا عليه
 على المطالعة بها الاستقراح والتعبد كله في البداية يرد طائفة
 ولين على المقصدي قراءة وركعة قراءة لأمه عندنا وعندنا

عاده

النظر
 في طول النظر

بديهة المقصدي

عن مالك بن النضر قال قال الامام الشافعي رحمه الله ان عرق الفطنة وان كان فطنة من به
 نام ويرد عليه الفطر ما اذا دخل في الركعة فطنه مدرك للركعة وكذا في قيام
 امام وقراءة مع كونهما ركعتين وجمعتا ما روى جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام قل له هذا صحتي وجمع
 رواية الامام ابن حنيفة وقد ذكر الامام محمد بن النوطاني ان اجاب ابن حنيفة قد
 استدلوا ابن حنيفة بسند من ابن حنيفة وحكم بصحة ابن الجوزي
 فقالوا انهم سألوا فض القديس وذكرنا اسانيد هذا الحديث وبين صحة
 سند من متصلين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسند ابن حنيفة صحيح
 وقد ثبت عن ابي بكر الصديق مثل هذا فثبتنا فثبت الطحاوي عن عبد
 بن مقبل انه سأل عبد الله بن عمرو بن عبد بن ثابت وجابوا الى ان يقال
 خلف الامام في شيء من الصلوة وتوفي الامام محمد بن منصور بن ابي
 ويل قال سئل عبد الله بن منصور عن القراءة خلف الامام قال انفت
 فان في الصلوة شغلا ويكفيك الامام فروي ذلك الامام ان سعد بن
 ابي وقاص قال وددت الذي يقرأ خلف الامام في حقه جوق وروى
 ذلك الامام وعبد الرزاق ابن الربيع عن عمار قال سئل في حق الذي يقرأ خلف
 الامام جابر بن عبد الله بن جابر قال قلت لابن عباس اقرأ
 الامام بين يدي قال لا وروى ابن ابي شيبة عن جابر قال لا يقرأ خلف
 الامام ان جوقه لا ان خلفه فروي هو وعبد الرزاق عن قول الشافعي
 هذا قال من قرأ خلف الامام فخطأ الفطرة والاثار كلها مذمومة فخرج
 المتقدم الملقون بقراءة الامام اختلفوا هل يقرأ المقتدى بنديا فذهب
 اثبتنا الثلثة الى صحة القراءة على المقتدى قالوا ان قرأ يا ضم في الصلاة

الكتاب

يروي عن الإمام محمد قراءة الفاتحة خلف الإمام اجبا ما قال في دفع
 القدر مقتضى هذه العبارة انما السبب ظاهر الرواية والحق ان قول الإمام
 محمد بقوله ما فانه ذكر في كتاب الآثار بعد ما اسند الى علقمة بن قيس
 انه ما قرأ قط فيما يحضر فيه وفيما لا يحضر قال وفيه ما خذ لا في القراءة
 خلف الإمام في شئ من الصلوة يحضر فيه او لا يحضر ثم استمر في اسناد
 الآثار اخر ثم قال قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الإمام في شئ من الصلوة
 وفي صوطه بعد ان روي في منع القراءة خلف الإمام قال في حال محمد
 لا قراءة خلف الإمام فيما يحضر وفيما لا يحضر فيه بذلك جات عامة
 الاخبار وهو قوله في حنفية انتهى قال الإمام احمد يقرأ الفاتحة سرا
 في السرية وفي الجهر بسكينة لكن لا يقرأ حين يجهر وقال الامام
 مالك يقرأ في السرية وفيه ذهب بعض مشايخنا اليه وقد روي
 عن عبارة بن الصامت قال كنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلوة الفجر فقرأ فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تعرفون
 خلف امامكم قالوا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بما تسمعون
 الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها رواه ابو داود والترمذي
 فحمل المالكية على الصلوة السرية لا يصح وعنه احمد لكن قبل القراءة
 بالسكينة فحملوا قولهم صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة الا بما سمعوا الله
 لا كمال للصلوة الا بها وبجنتنا ان قراءة الإمام قراءة له بلخص فلما قرأ
 للتقدم يلزم له قرأتان وهو غير موجود في المشرع وهذا انما يؤول
 على نية القراءة لما روي الفاتحة هي نية التشاء فخرج عن القرينة
 فلا يلزم قرأتان كما يقول القول الفاتحة هي صلوة الجهر على نية

العلماء يأس به وقال في فتح القدير ان اسناد حديث من كان له امام آه
الشي من اسناد حديث عبادة ابن الصامت في جعل عند ما رفته
في حديثنا ثانيا قوله تعالى اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تحذرون
قال الامام احمد اتفقوا على انه ينزل في الصلوة وروى عن مجاهد
كان عليه السلام يقرأ في الصلوة فسمع قارئ فتى من الانصار فتنادى
بالحاقري القرني فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تحذرون وروى ابن
شهر بن حازم في تفسيره معاوية بن قرة قال سمعت بعض اشياخنا من اصحاب
الرسول الله صلى الله عليه وسلم احببه قال عبد الله بن معقل كان
سمع القرني وجب عليه الانصات والاستماع قال انما نزلت هذه
الآية واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في القراءة خلف الامام
هذه الاثار المذكورة في فتح القدير في المشايخ الكرام الذين وجب
لا يرون عند قراءة القرآن وجوب الاستماع وجوب الانصات
يجب كلاًهما وفي السرية ان فات الاول فلا يفوت الثاني لعدم الوجوب
تفويته والظاهر ان المراد في الآية بالقراءة للجهر ليصح قرب الذين
وحجتنا انما نسمع الى هزيمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما جعل الامام ليرتسم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا رواه
ابن داود والنسائي والخصيص بالجهرية او بقراءة غير الفاتحة
تخصيص دون مخصص وما زعمه البرهانية بخصص فلا يصلح
الخصصية فاستمع قد روى مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج
ثلاثاً غير تمام فقلت لا يي هزيمة انا نكره واما الامام قال اقرعني

الجمرية

التخصيص

مقره بجامع دمشق

مقره بجامع دمشق

فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى سمعت
الصلوة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد
الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم
قال انشئ علي عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال يجزي عبدي
ولعبدي ما سأل واذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت
عليه من غير المغضوب عليهم ولا الضالين هذا الجدي واجبه ما سأل
انظر ان ابا هريرة انما استدلى بضم الفاعله ولا جهة فيه فان فاعله
الامام فافهم للمقدمي فافهم صحة في حق الامام والمقدمي فافهم
جدة في تقديمهم عدم حديث الامم الا ان نصا وتقد وقع نزع من الاطباء
وبعد بقي الحيثيات في الروايات ويجوز اقتداء الفاسل بلما سمع كل طاعة
كل منها كاملة لان المسح وظيفة من الاجتهاد ولا انه يدل من الغرض كما
تقدم ويجوز اقتداء المتوفى بالمتيم لان التيمم من قبل الله عند
عدم الماء تقدم كما ان الوضوء رافع للحديث عند وجود الماء كما ان
الامم الشافعية انه غير منيل للحديث انما هو كوضوء المستحائنة اعيانهم وروا
اذا ما الصلوة فلا ينظر في حق كضرورة له ولعل لا يجوز هو اذا وصلته
بعتيم كما لا يجوز هو اذا وصلته للصلاة لوضوء واحد والامام محمد
انهم لا يجوز اقتداء المتوفى بالمتيم نظر الى ان التيمم للضرورة فلا يلزم
تقديمه في حق المتوفى قلنا نعم شرح للضرورة لكن شرح رافع للحديث
واذا رجع للحديث فهو الاصل سواء ويجوز اقتداء القاييم بالمتيم
لمن عند الشك في و قال الامام محمد لا يجوز لانه تارك لركن فلا يصح
صلاته في حق القاييم كما فيمن سلسل بول تارك بشرط فلا ينظر

واذا قال يا رب اغفر لي
قال الله عز وجل يا رب اغفر
ما سأل

اقتداءوا بالمتيم

اقتداءوا بالمتيم

لم
من

بالقاعد
اقتداءوا بالمتيم

من به

فهم

عن الربيع

هذه صلوة في حق من ليس له هذا العذر قلنا اركان القيام وان فات
 لكن الى خلف وهو العجز فقعود المريض في حكم القيام فقد تم اركانه
 صلوة بخلاف من به سلسل بول لا يتم يقوم بشئ مقام طهارته
 واعتبر طهره في حق نفسه عند العذر فلا ينظر في حق غيره
 فانك المضر وقدره في انك قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم
 من من جحش شقة الامن فدخلنا عليه لنعوده فحضرت الصلوة
 يصح بنا قلنا افضليتنا او كذا فعود انما قضى الصلوة قال جعل الامام
 ليتم به فاذا ركع فالتكبير او اذا سجد فاستجدوا واذا رفع فارفعوا
 واذا قال مع الله لمن حمده فقولوا ربنا اكرم الحمد واذا صاع قاعد
 فقل تعودا الجاهل لولا الشيطان وقد روي هذا الحديث بطريق
 والفاظ مختلفة في الصحيحين وغيرهما من السنن وهذا الحديث لا ينع
 الامام محمد لانه والله اعلم انه لا يجوز اقتداء القيام بالقاعد لكن يدل
 على الصحيح اذا اقتدى بالمريض القاعد يصح قاعدا لكن لا يصح انما
 في الصحيحين مذهبنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمرض
 منه فصل قاعد او يصلي الناس خلفه قبلنا وهذا ما خرج عن الاول
 فيكون تاما اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمرض من خلفه
 افضل الصديقين ابا بكر ان يصلي بالناس فمن حين الامر الى الزكاة
 عشرة صلوات او سبعة عشر في بعضها لم يخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بعضها خرج وانما في بعضها خرج وصلى خلف
 افضل الصديقين قالوا اي آخر صلوة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والصلوة التي خرج فيها ولم الناس في ما روت ام المؤمنين عائشة

متن

ان يصلي
تلك الأيام

المعروفة لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاكبالا يؤمنوا بالصلاة
فقال مروا ابائكم فليصل بالناس فيصلي ابوكم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم
وجدني نفس خفة فقام بها وبي بين رجلين ورجلاه يخطان
في الارض حتى دخل المسجد فسمع حته وذهب يتأسر فابوي اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تاخر فجاء حتى جلس في دار
ابي بكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعا يقتدي ابو بكر
لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بي ياتي بكوميع
ابو بكر الناس رواة السجدة والصلاة التي صلاحها رسول الله صلى
عليه وسلم خلق افضل الصديقين ما روي ام المؤمنين ابي بكر
صلى الله عليه وسلم في معرفة الذي يتدق فيه خلف ابو
بكر رواة الترمذي وقال حسن صحيح وفيه ان ابن عمر صلاة
صلاها مع القوم في ثوب واحد ثم شحا خلف ابي بكر رواة
النسائي قال البيهقي الصلاة التي كان فيها ما صلاة النظم
يوم السبت او يوم الاحد التي كان فيها ما صلاة الجمعة يوم
الاثنين وفي آخر صلاة صلاها حتى خرج من الدنيا وهذا ما ثبت
عن الزهري عن النبي في صلواتهم يوم الاثنين وكشف الستة صلاة
فان كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجده نفسه خفة
فخرج فادرك معه الثانية وقال منذ هذا موسى بن عبيدة هذا
وحديث ابن خزيمة الستة فكلهم في صحيح البخاري ومسلم ولا يخفى ان
مفروض يفرض خلف المفروض بل فرض آخر ان صلاة الامة
يتقن صلاة المقدي لان الامة ماضية والناس انما يكون

رواه احمد

هذا هو الذي يروي
في بعض النسخ

الامانة

فتأنا لما ان نوصي بمكة وما ان تحلف على قولك فتخرج له احد الامرين
الصلوة معه ولا يصل بقدمه او الصلوة بقدره وجهه الشريف ولا يصلي
معه وهذا اذا وصي به من الامامة اذا صلى معه جميع الله عليه وسلم
ولا يصح له ان يلقا في فعله ان يمنع من الفرض استحب فيه شاكيا
من الخلفاء ان كان عليه جميع الله وسلم يردده قول الرجل له صل
عليك ويردده قول الرجل له صل الله عليه وسلم ان صلوا جميعا
الغشا ثم اتى فافتح بسورة البقرة فقل علم باختياره اياه صل الله عليه
ان معاذ بن جبل بعثنا صل الله عليه وسلم فقل علم باختياره اياه صل الله عليه
ان علم الامكان فتخرج فقل صل الله عليه وسلم اما ان تصلي معنا
الما لا تخفى رواية احمد انك لو منع الامم ان يصلي معك لم يصلي
مع قومه وهذا ظاهر فتأمل واجابنا في التوضيح عبد الحفيظ بن يحيى
في روايت هذه الحديث ان معاذ اذا كان يصلي التنا فله وان كان
رواية الشافعي وذلك لاجتماعه في صلاة وفي رواية المصنف صلوا في
ففي جميع صل مع معاذ بن جبل باصحابه الغشا فقل علم
فانصرف معاذ بن جبل فاجتمع معاذ فقال منا فقل علم ذلك الرجل فقل
صل رسول الله صل الله عليه وسلم فاجزم ما قال معاذ فقل الله
صل الله عليه وسلم ان يلبس ثوبا فقلنا صل معاذ اذا اقبلت الناس
فاقرأوا بالشمس وضحاها وصبح اسمر ديك الماعز وقرأوا باسم ربك
والليل اذا يغشى وفيه ايضاً عن جابر ان معاذ بن جبل كان يروي
عن رسول الله صل الله عليه وسلم الغشا الاخر ثم يرجع الى قومه
بهم على الصلوة فمقتله ومطاولا في يقدون في هذا الغشا

شبه
مضمين

انما كان

فلما ان

قال ان يكون معارضاً فيجب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلاة
 وفي جميع العتبات ومن كان في مكان آخر من وقت جأين إلى ذلك الحين
 وهو الارفق لسائر الروايات ولتطابق الروايات بالاعتراض وجه
 التفسيرين فليس يقتضاهم معاً اذا اقتضى المفسر من المستقل ثم يرد
 ذلك ويرى النبي عن تكرار الفرض كما قال الطحاوي في كتابه وحديث
 النبي عن تكرار الفرض قد روي النسائي عن ابن عمر قال لا تسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفصلوا في يوم من يومين ومن شجرة
 الصفوف بان لا يبقى فرجة في الصف وانما تستصغرفا زيادة على
 التماس جعل كالخطوط المتوازية وعن الامام مالك وحيي بن ابي اسلم
 ان قال اقيمت الصلاة فاقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ايها الصفوف في كل ركعة من وراء طهركم وكان احداً يلزم منكم بكم
 وقد منه بقوله رواية البخاري عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اقبوا الصفوف فان اقلية الصف من جسد الصفين جعلوا
 في الحديث الاخير دليل على ان اقلية الصفوف في صفوفها العشرة
 ويكره قيام رجل واحد خلف الصف فان لم يجد في الصف من خلفها
 يقوم هو كونه يذهب واحداً اخر فيقوم منه لما روي في رواية
 البعيدة لا خلاف في هذا الشيخ وهو يجمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجرى الاصل خلف الصف ويحذف فانه ان يصعد الصلاة رواية الترمذي
 وروى الشيخ برافته بن مفضل بن بزي اسند هذا الحديث بندياً
 ان الكراهة التحريم حقاً من صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويصنف الرجال
 ثم الصبيان في النساء كما عرفت الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في توبة الصفوف

في توبة الصفوف

في توبة الصفوف

في توبة الصفوف

في توبة الصفوف

في توبة الصفوف

ابن ابي اسلم والذين في الذين ياتونهم فلما ادركوا مسلم وما من
 اليه ملكا لا يفتري قال لا احد نكح بصلوة رسول الله صلى الله عليه
 قال اقام العلق وصف الرسل وصف خلفهم العلقان ثم صلى
 فذكر صلواته ثم قال هكذا صلوة النبي ورواه ابو داود واما ما
 وصف النساء فلقول ابن مسعود اخرون من حيث اخبرهم الله
 روى عبد الله بن كذا في فتح القدير للمفتي النكاح وانما اقام
 الامام بصلوة ويصله عن عبيد بن عمير بن عجلان قال صلى مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففقت عن يساره فاني
 برأيت في عجلان عن عبيد روى الجماعة وفي هذا الحديث طول
 في بيان صلوة الليل وان كان اكثر من واحد يقوم الامام قد
 وقال الامام ابو يوسف النكاح من يقتلي اثنين يقوم الامام
 يقتل واحد من عبيده ورواه عن يساره ولا خلاف
 في ان روى استدل لابي يوسف جماعة عن طلحة بن الاسود مستدنا
 عن ابن مسعود قال لا سورة قلنا اطلقنا الفجر عليه فخرجت
 الخيرية فاستاذنت له فقام فصلى بيني وبينه ثم قال هكذا رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله روى ابو داود ومجتبى ما روى
 مسروق بن عبيد قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا ثلثة
 ان يقتلنا احدنا روى الترمذي وروى ابن مسعود هكذا رايت
 انما انه اشار الى التطبيق فانه قد روى في رواية مسلم قل الاسود
 دخلت انا وعلق بن ابن مسعود فقال صلى هؤلاء قلنا لا قال
 فقموا افضل اخذنا لنقوم خلفه فجعل احدا عن عبيد

تسلي

خلفه
 روى ابن مسعود
 روى ابن مسعود
 روى ابن مسعود

ابن ابي

ابن مسعود

والفرع من شاة الفصيص بغير ان ولا اقلية فجعل اذا ركع يشبك بين
 يمينه وجعلها فيما بين ركبته وقال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل فقلوه هكذا الشاة الي ما فعل في الركوع من التشبك والتطريق
 وهو منسوخ كما من بقى القيام في الوسط مجرد فعل ابن مسعود وهو
 لا يمارض قوله صلى الله عليه وسلم ولو سلم انه اشارة الى القيام متوقفا
 او اليها معا فاذا اتا من القول والفعل فالقول مقدم مع انه ثبت
 فعله مرافقا للقول كما روي النسائي عن معمر بن قيس قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر فقال ابو بكر انت ابا تمام يعني
 بكاه فقل تخلفنا على غيري وانبعث النبي ابراهيم ودليل فجئت الي
 بكاه فاجزته فبعث معي بغيري وطب من لبن فجعلت احدهم
 في اخفاء الطريق وحضرت الصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقام معه ابراهيم بن عبيد وقد عرفت الاسلام فحيت وقت خلفهما
 فلحق رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره برك ففهمنا خلفه وان
 ان المقدر رجلا واحدا او امرأة واحدة يقدم الرجل من عيين
 امام والمرأة خلفهما ولا كراهة في قيام امرأة واحدة خلف الرجال
 عن ابن عباس قال صليت الي جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاني خلفنا قصبا معنا وانا الي جنب النبي صلى الله عليه وسلم
 كما روى في رواية النسائي وفيصل صلوة من حادثة امرأة بمشاهدة
 في الامام امامته في ركن صلوة مطلقه مشككة في صحة واداء
 في اقتاد مكان وجهه دون حاييل من التشكي وفرد في صحة لان
 في حادثة قد تكبر في مقامه لانه ملصق بظلاله في اثر ابن مسعود

صلى الله عليه وسلم
 مسعود

انكروا بغيره من صلوة المرأة

مساعدة المرأة بركاة
 مسعدة للصلوة

امرأة
 وهو قوله بغيره انما هو الكلام في الصلاة
 امرأة بغير المرأة

بالمعاذلة وكذا اذا كان بينهما فرجة لان الفرجة في حكم الشقة وان
 لم يكن صلواتهما مشتركة بان لم يكونا طينين فغيرهما على تعريضه امام
 لا يكون احدهما اماما للاخر لا يفسد بالمعاذلة وان لم يكن صلواتهما خفية
 في الاداء كما اذا تأسبوقين مودعين ما قاتا ووقع المعاذلة في
 خفا ما فات لا يقيده الصلوة بالمعاذلة ومعنى الاشتراك في الاداء
 ان يكون الاداء خلف امام حقيقة وهو ظاهر او حكما كاللاحقين
 الذين يقضيان ما قاتا فان لها اماما حكما كذا قالوا وان لم يجي
 بقدم اثنين وقاد من فصلة الامام ومثل جائزة عندها و صلوة
 القاري باطله لانه معذور لم معذرين وقادرتين على القراءة
 فصاح امامه المعذورين و صلواتهم وبطل صلوة القاري و صلوة
 الكل باطله عند الامام ايجبه لان الامام ترك القرع مع القدرة عليها
 في هذه الصلوة وفي هذه التهمة كانه قارعي ان يقدم القاري
 فيكون قد قرأ الكلي بخلافه لم يصل جماعة كانه قارعا في هذه
 الصلوة مع القراءة لعدم رغبة التي الجماعة كذا قالوا والاولى ان
 يقال ان اشتراط الجماعة لصلوة مطلقا في حال ركوع القراءة يقع
 خرجا عظيما وهو مدفع شرعا فيصير صلاته بالقراءة منفردة ولما
 عند وجوب القاري في جماعتهم فتقديمه ممكن بلا حرج فقد ترك
 الترفع مع القدرة عليه بلا حرج واذا صلح قوم جماعة ثم بعد الفراغ
 يبين ان الامام كان محدثا او جنبيا فسد صلوة المقتدين ايضا
 عليهم اعادة الصلوة عندنا وقال الامام انما نفعك العادة ولا فسادها
 فانته ان الجماعة ليست الاداء ان كان الصلوة مع الامام فلا حرج

في التسمية

تف

ع ان يكون الامام معذور وممكن فليس عليه
 ترك الصلوة فان تركها لم يفسد صلواته
 ان تقرر ان القاري لم يقرأ في ركعة واحدة
 الصلوة باجماع القاريين في ركعة واحدة
 فلو ترك القاري في ركعة واحدة لم يفسد

اداء الصلوة بعد ظهور الامام كونه

فساد صلواته فساد صلواتهم ومجتمعا ما عن امير المؤمنين عليه السلام
 وجهه ووجه الله الكريم انه قال في الرجل الذي يصنع القوم جونا
 فيعد ويعيدون رواة الامام محمد بن جعفر بن علي اصبح بالناس
 وهو جنب او على غير وضوء فاعادوا له ان يعيدوا فيخرج القوم
 رواة عبد الرزاق ومن استدل بآراء الامام احمد في فتح القدر
 يستدعي عنده صريح الله عليه وسلم قال الامام طاهر ايضاً من فساد
 الصلاة ومجتمعا ولا شاذاً فساد صلوة الامام فقد فسد تركه فساد
 للمقتدي به من القراءة لان قراءة المقتدي لم يكن الا قراءة امانه بالنص
 واذا ام قوماً جعل مدة ثم قال كان كافراً او كان يصطلي مع العلم بالخطية
 او بلا طهارة فليس عليهم إعادة لان خبر الفاسق غير مقبول وهو
 فاسق باعتباره والصلوة صحيحة ظاهراً كذلك في فتح القدر وهو
 اقتداء بالتابع لمجتهد التابع لمجتهد اخر كالتحقيق للشافعي والعلل
 وهذا بانطاع من يعتد بالجمهور لان العمل بكل مذهبي صحيح ومجرب
 الاخر فلا وجه منع الاقتداء وما نقل عن الفقيه ابني الليث بن
 رافع الذين عمل كثير من العمل الكثير فساد ولا يجوز اقتداء بالخلفين
 فليس ينبغي ان العمل الكثير فساد اذا لم يكن في اعتقاد العامة
 انه ركن من اركان الصلوة او من سننها او لا في رفع اليدين في
 تكليات الصلوة لان عمل كثير من رفع اليدين عندهم من سنن الصلاة
 فهم يرفعون الايدي قبل ان يركعوا فلو كان العمل الكثير المفسد
 لا يكون مشروعاً في الصلوة اصله لا يركعوا من سبع او ركعتين
 شاذاً او قاعدة زائدة لا يفسد بها الصلوة ورفع اليدين عمل مشروع

اعادوا الصلوة ان قرا الامام
 كان كافراً

في فتاوى ابن تيمية

بدليل شرعي

راجح

مستحسن

في الأصل

سنة

شأن يبيح صلح مع الله من حمد واذكركم بحمدكم واوجده الله
 الامام يحد قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتلك بتلك واذا كان عند القعدة فليكن من اول قولكم التحيات
 لله الى اخر التشهد واما مسلم وفي رواية له عن ابي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا ذكر فليكن الى قوله الامام بقل ذلك الحمد وعنه مروي
 الشيخان اما جعل الامام لم يرد به فلا يفسد صلوة فاذ ركع فاركع
 واذا قلا صلح الله من حمد وركعنا لذكر الحمد واذا سجد فاسجدوا
 واذا سجد فاسجدوا سجدوا سجدوا واقيموا الصلوة في الصلاة
 شأن اقامة الصلوة من حسن الصلوة عن ابي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اما يفتي النكاح من راسه قبل الامام او بعد
 الله راسه حمار رواه الشيخان وفيه الاجابة ورد بيان
 في حال الافتقار كما يدل عليه قول الجمهور فقد لا يفسد صلاة
 الركن الذي اتى به قبل الامام وانهم يرون في صلاة ركعتين به
 الركن وقوله صلح الله عليه وسلم فتلك بتلك في حديث ابي موسى
 الى ان ما ياتي به بعد فعل الامام عفو عنه به لو ركع للفتنة قبل
 الصلاة يكون انما كان ذلك عليه من المفقودة فان ادركه الامام
 فيه جاز الركوع لوجود المشاركة للامام في الركوع وانهم يفتونه لم يجز لهم
 وجود المشاركة فلو ركع مع الامام ثانيا او قضا لم يفسد ركوع الامام
 صححت الصلوة والاضلقت وقال في ركعتين السجود فيقال ان ذلك
 الامام لان ما ياتي به قبل الامام فاسيد وما ادركه في الصلاة بتا عليه
 فيفسد قلنا ما اتى به قبل الصلاة من ركعة في ركعة هو الذي ادركه

راس

يسته

الحمد

لما فيه وان اعتدك خفي بشافعي في صلوة الجمع ففقت الشافعي
 كما فقت حر ويقوم ساكنا ولذا سجد الامام بسجد معه من الاتباع
 انما يجزئهم من ان كان الصلوة او مستنها او بالجملة ما هو من مشروعها
 والفتن بدعة عند المقلدي وفي الواقع فلا يتابع ويتابع في القيام
 بركوع والسجود امر مشروع الا انه قد طال والاركان الاخر باق فلا
 يلزم الاتباع فيه وان اعتدك خفي بشافعي في الوتر قد صرح قلنا
 بتسلية ففقت بعد الركوع ففقت معه المقلدي بعد الركوع لان الفتوى
 بعد الركوع امر مجتهد فيه مستند اليه دليل شرعي ينفي ان هذا بعض العبادات به
 كما بعد الامام امر حتم فيتابع بخلاف فتوى الفجر فانه بدعة وان
 سلم الشافعي بعد الركنين في الوتر فقل يصح ونزخ في خلفه فقال
 الشيخ ابو بكر الرازي يصح وهو المختار لان سلامة طهر قاطع في حق
 المقلدي لان سلامة وان كان تشبه قطع الشبهة لكنه غير محله
 بنعم المقلدي وباقي به الامام على اعتقاده مشروع فصار في حق
 المقلدي كالقيام على امر الركنين بنية القطع على ظني تمام الصلوة
 وقيل هذا الحكم الذي لم يوجد بين مسلمة وبين تليق الركعة الثالثة
 ما يفسد الصلوة من الكلام ونحوه واما الوجه في انشاها فيفسد وبقية
 العلم باحكامه **فصل** في السبوق واللاحق فالسبوق
 من فاته اول صلوة مع الامام اذا جاء للمحيا ووجد الامام قد فرغ
 عن بعض الصلوة فلما ان يدخل في الصلوة ويصل ما ادركه مع الامام
 ثم يقضي اوقات بعد تسليم الامام هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقد روى مسلم عن النبي انه تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخلف

عدم اقامة المقلد من غير ان

لان القيام

عدم اقامة المقلد من غير ان

كعدم السجود

فذكر طهارته وضيقه ثم ركب وركبت فانتبهنا الى المقوم وقد قلنا
 الى الصلوة يصح بهم عبد الرحمن بن عوف وقد ركع بهم ركعة فلما
 احسن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب بنا اخر فلو صلى اليه فصح بهم فلما
 سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم وقفت فركعتا الركعة التي سبقتنا
 وقدرنا الشيطان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ادرككم فقلوا
 وما فاتكم فاتوا وان ادرك الالف في الركوع فهو مذرك لتلك الركعة
 وان ادرك في الركعة الاولى فهو مذرك للصلوة وليس بمسبوق
 وان ادرك في السجدة فله ان يدخل فيها لكن ليس بمذرك لتلك الركعة
 وكذا ان ادرك في القعدة وعلى كل تقدير فهو مذرك لفضل الجماعة
 فقد روي ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حثمت الصلاة
 وتكون سجيحة فامجدوا ولا تعدوا عيشا ومن ادرك ركعة في وقتها
 الصلوة رواه ابو داود وروى الشيطان عنه من ادرك الركعة فقد ادرك
 الصلوة كلها ويسبوق فيها ادرك الالف مقتضى جوازها ولو ادرك في
 وفيما يقضي منفردا لا يجوز الاقتداء فيه وهذه مخاطبة كلية واجبة
 بل نحن اسرأ لم نعلم على رضى ما وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما الى احكم الصلوة والالف على حال فليضع كاصح الالف رواه
 الشيخ في هذا الموضع انه مقتضى فرض عليه للتابعة وحديثها اذ كان
 اجمع فيقيدان الاقتداء لا يتم فيما ادرك وما فات فيجب عليه قضاء وهما
 فليس بمقتضى وقد دل على صحة الالف انهم على ما قلنا وصلوا للمسبوق
 محل هذا كله بيان فيكون شرط ادائها الصلوة لا اقتداء بها ادرك والافضل انما
 يقضى ما اقتضى فرضه الاقتداء بمقتضى الاقتداء فوضع لا يقتضي الاقتصار

في

وشمس ركنه انما جيز وان
 طازو ركعتان انما جيز
 جيز ركعتان وركعتان

احكم

اداء العدة

وغيرها

١٥٢

وعلى هذا يخرج مسائل اقام المسبوق الى قضاء ما قام تذكر الامام
 ان عليه سجدة تلاوة فيجد للتلاوة فعل المسبوق ان يعود الى سجدة
 التلاوة مع الامام ان لم يقبل الركعة بالسجدة لانه اذا عاد الى سجدة
 تلاوة فقد انقضت فعدته الاسبق فعليه الاقتداء فلا يصح التفرغ
 والركعة قبل التفتت بالسجدة بحمل من الرغوض عليه ان يرفض وان
 لم يبدل فسد صلوة جيارواية وهو الاشبه لانه انفر في محل كان عليه
 الاقتداء وان قبل الركعة بالسجدة فيكون صلوة لما لا يمكن الرغوض
 فوجدنا لا نوافر في محل الاقتداء وان تذكر امامه ان عليه سجدة التلاوة
 الصلوة فيجوز عليه ان يرفض الركعة ويقبلها ان لم يقبل لانه قد
 ابرقض فعدته في محله من السجود فلواني في قضاء ما فات
 لزوم الانفراد في محل الاقتداء وله سبيل من الرغوض وان قبل الركعة
 بسجدة فسد صلوة جيارواية واحد لانه انفر في محل الاقتداء وسبيل
 له الى الاقتداء على المسبوق في سجدة الرغوض ولا يقوم المسبوق في قضاء
 ما فات الا اذا سلم الامام ومكث الى ان نزل احتمال سجود السهو لانه عليه
 الاقتداء بامام هذا احتمال قال الشيخ ابن الهمام قلت هذا اذا لم يقبل
 من يرى السجدة قبل السلام انتهى والحق ان هذا لا يشترط على من
 مكث من يرى السجدة قبل السلام كايلا واجبا فاحتمال السجود بعد
 السلام باق ولا يجرى له القيام الى قضاء ما فات قبل تسليم الامام وقبل قد
 زلة التفتت لان عليه متابعة امامه بعد لانه مقتدا لا في موضع اذا
 خاف الماسح مضي المدة لم ينتظر السلام او خاف في الجملة والعبد
 والخوف خروج الوقت او خاف ان يسجد ولو شذوا ان يمر الناس يديه

المسبوق

قوله

وقفت قدام المسبوق
 ما فات

ذلك

يجوز للمسبوق في وقت الصلاة
 ان يركعوا ما كان

لان هذه الاعذار تبيح محذور ترك المتابعة الواجبة وان قام بعد ذلك
 التشهد قبل التسليم من دون هذه من هذه الاعذار صححت الصلاة
 لما لم يسوقها امامه من حق يفرض عليه الا قتلا او الا انه اني مكرها
 تحريرا لترك واجب الاقتداء وان قام قبل قدم التشهد فعليه ان
 يعود وان لم يعد فلان وقع قائم بعد فراغ الامام قدم واجتنبت هذه
 طائفة والاشكلا انه قبل قدم التشهد ليس منفردا فيلغو قبله كوصار
 بعده منفردا فان وجبت القراءة صححت ولا فسد ويا لم يحيا كل حال
 فترك واجب المتابعة وفي قطع التدبير هذا في السبق بركة او كغيره
 وانا للسبوق بثلاث ركعات يجوز ان لم يقرأ بعد فراغ الامام عن
 قدم التشهد لان غاية ما يلزم فقدان القراءة في هذه الركعة وهي
 مسبق في الركعتين الباقيتين والقراءة لم يقرأ في الركعتين والسبق
 يقضي اول الصلاة التي فالت لا في حق القعدة فالقراءة وضربا
 يقضي من ركعة او ركعتين وفي اولى ثلاث كانه قد ادرك قلة نافذة
 فوق عليه القراءة المفروضة ولما القعدة فالاحرق منها لا يكون الا
 بعد الصلاة والاولى لا يكون الا بعد الركعتين فلا يعتد بقعدة الامام
 الا ان يكون مسبقا ركعتين في الركعة فيصحب قعدة الامام معه
 للقعدة الاولى فان كان للسبوق بثلاث ركعات فعليه ان يقرأ اولى
 ما يقضي فالقعدة مسوقة ثم قعدة ثم يقرأ في الثانية مثل الاولى ثم
 في الثالثة يقرأ بقاعدة الكتاب ثم يقعد ويسلم وان قعد بعد الركعتين
 يمان لان في القعدة الاولى سعة للتميز ولا يقرأ الامام في الركعتين
 وفي الاخرتين فليس يقرأ فيما يقضي احتمالا لان القراءة التي لا

في الآخرين قراءه الاوليين ولم يكن هو فيها مقتدا او يسجد للسجود
فيما قامت لانه منفرد فيه لا يصحح فيما اذكر لانه مقتدا للسبق
فيما يقتضيه حكم المنفرد في الصلاة اربعة مسائل الاول انه لا يجوز الاقتداء
بالسجود ويجوز بالمنفرد لان تحريمه متبني على تحريم الامام دون تحريم
المنفرد ثانيا لو كان نوايا المستيناف يصح استئنافا قاطعا للاول
بخلاف المنفرد وكس تحريمه حثيها فتعريف الامام فلا بد من الامام
واذا كبر يقصد الاستيناف ليطل الالتزام فيطل في ثلثها الوفاة لا فضله
ما كنت وجه الامام به هو كان قبل من قوله يعود اليه ما لم يقبل بالسجدة
لوجه التابعية مع المكانا وان قيد بالسجدة فلا يعود ويسجد فاحق
فصلها قامت لان السجدة من كانا وليتين عليه فعليا ان يقضيها في محل
يكن فيه هذا بخلاف المنفرد فانه لا يسجد بسجدة غير اولها انه يجب تكبيرات
التشريق عليه بالاتفاف لانه مقتدا بتحريره فيجب التكبيرات احتياطا لاجل
المنفرد فانه لا يجب عليه التكبيرات عند الامام الخفيفه وان سلم للسجود
سوى مع الامام لا يسجد عليه وان سلم بعده يجب وان سلم سجد
فكبر للتشريق او التي بنفسه صلوة في الثاني دون الاول فيجوز طاهر
ولها للاحق فمن اذكر اول صلاته مع الامام وفات عنه اخر صلوة
او وسط صلوة سبق فقد اوجر من في انشاء الصلوة الى اكثر من عام
موضع عن اداء الامام فخرج فاما لو كان مقتدا في الصلاة التزم الجميع
الصلاة وهذا لا يشترط ان يداوم على عمدة باقية فلا واجب عليه ان يركب
طاعات اخرى لشكر الله ان وجد في الصلوة وان ادى مع الامام
الاول في طاعات جازة وسألا ان الترخيبا الركعات واجبة غير من

فيه

الا

لان

ما يقضي ويسجد

مسألة

خلف الامام

الادعوى بغيره في نفسه

بأنه لا يرد على المسبوق

بمسبوق الآخر

وفي خلافه من وجوبه فالحق في صحة المسبوق والمانع في المسبوق المسبوق
بمسبوقه ما يقتضي كونه مقتضى لا يفرق بينهما فيقف بل يقوم بمقدار تمام التمام
ثم يركع ويسجد لأن قراءة المسبوق له وإن قام أكثر منه أو أقل جاز
لأن اشتراط التساوي يقتضي بول ترك المسبوق للعدة الأولى مسبوقة
فلما بقي اللاحق بها لا يوجب في آخر صلوة مسبوقة له وحده المسبوق
جارية للعدة واللاحق في قضاء ما فات قاض حكا لا يرد في مكانه
وقته معين يرد في المسبوق وإن كان هذا الوقت وقت النفس المصلية فلا
يتغير فيه أن كان مسافرا جديدا إقامة واللاحق مخالف للمسبوق
في ستة أشياء في محاذاة للآلة والقراءة والسجدة والعدة الأولى إذا
تركها التمام وفي قربة التمام في وضع السلام فالحق لا يفسد صلوة اللاحق
لأنه وقعت في آخر الصلاة ونفس صلوة المسبوق لأن القعدة وقعت
خلال صلوة وفي نية التمام القائمة إذا قيد المسبوق الركعة بالصلاة
ولما المسبوق اللاحق المذكورات فهو من صلوة بهذا لوراء الصلاة فيقف
ما فات بعد الإدراك أو لا ثم بعد الفراغ فيقف بما سبقه كذا قال الأئمة
لأنهم باحكامه فصل في قضاء الغفلات إذا فاتت صلوة من
الكتوبات عن وقتها فيقف من عليه أن يصليها أو وقت آخر استعذر
لما فات لما عن الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا بقي أحد
عن الصلاة أو فقل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول
ثم الصلاة للذكرى يوقفت الذكر ليس قيد الحق ينوقت به ولا يجوز
في غير الوقت الإجماع على أن القضاء واجب موسع بل ليس شرط الوقت
ولا يبعد أن يكون كلمة إذا معني أن لجوز الشرط وهذا المعنى أقبل

بالنية على وجوب الفضا عند الفوت بالنوم والشيخان والاكابر
 عدا بقية من وجوب قضاء ما يكمل له الفضا اجماع من حيث اجماعهم
 لكن لبقى الاشتم على العائد للتأخير عن الوقت ولا يخرج الا بالقوة بعد
 القضاء كذا قالوا ثم الترتيب بين الفاضلة والوقفية وكذا بين الفاضلة
 ثم النوم فنبه على الصلوة بتعريفه لما روي الدارقطني والبيهقي
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين
 يذكرهما الا وهو مع الامام خلت من صلواته فلما فرغ من صلواته فليعد الى
 صلواته اجمع الامام ورواه الامام مالك من قول ابن عمر قال الدارقطني
 وقته يصحح وقد خطا من بعض الرواة قال الشيخ بن العام رواته
 كلامه فقامت والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة كما بين في الأصول
 وقيل ذلك ففتح القديس لا يجد الاستدلال الا بالامور بالعادة بطل
 على النسيان وتعب عليه في فتح القديس بان يجهل ان يكون الامر بالجماع
 لكافة القريه بل يوجب الترتيب دون العرضية ثم ترقى وقال انه
 جزو احد لا يوجب العرضية اما يفيد الوجوب دون الشرطية لان
 الشرطية لا يوجب تفيد المطلق فان الامر بالصلوة مطلق وتفيد
 المطلق لا يوجب نفي الواحد كما لا يخفى من انه ادلى بمراتبه للأصول
 هذا خلاصة كلامه في كلام القوم ان كيفية فضا الصلوات مجتمعة
 في الشرطية لا بد لها من البيان لهذا الامر بالعادة بخلافه وجده
 البيان في بيان الجمل يوجب نفي الواحد وليس فيه تفيد المطلق لا
 المطلق وهذا فان تضمن الاداء اجماعا يوجب بقاء الزمة بالصلوة
 وجوب تفرغ المذمة بالمثل عند الفوات حتى ما رواه المحققين

من حيث
 اجماعهم

التي تكون بها متحداً فيجب الاداء والقضاء لكن المثل يجعل من علمه ظاهراً
 لا بيان المتابع ولم يرد في القضاء الاخذ بالقول وفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فعلم ان المثل الذي يديره الزيادة
 هو الصلوة المتقدمة على الرقبة كما كانت الاداء متقدمة عليها وكذا
 الصلوة المرتببة فيها اذا كانت قايماً من الصلاة على الواحد ولذا كان
 للمثل المخرج هذه الصلوة فيخرجها من وقتها فيفسد الرقبة للتعذر
 على الفاشية ليقع الفاشية قبل الرقبة وكذا الفاشيات الغير المرتبة
 هذا غاية الترتيب كما هم في الترتيب يسقط ما مورعته الفاشيات
 وهو ظاهر فان النص انما اوجب الصلوة عند التذكر ومنها ضيق
 الوقت لان تأخير الصلوة عن الوقت كيف باللائل المتعاطفة على
 المتتابع الترتيب مما وجد في هذه البقرة ثم في ظاهر الرواية يجوز
 وقت الرقبة من كل واحد بحيث لا يقع بعد اداء الفاشية وقت
 من لغير الوقت مع الرقبة وفي رواية الحسن يعتبر حين الرقبة
 الغير المكروه فلو يقع من وقت العصر وقت منسوب قوماً يصلح
 العصر ثم بعده بوقت مكرمه يسقط الترتيب لان اداء العصر
 الوقت المذكور يخرجها والحقار للفتوى رواية الحسن والله اعلم
 ومنها كثرة الفوايت لان في اجاب الترتيب بينها وبين الوقت
 هو بانفسى ان يبلغ الفوايت عدداً لا تسعه الوقت فلذلك من
 قبيح افتراض الترتيب بالقلة والكثرة بل في الفوايت ستان
 الكثرة يتحقق بالتكرار فان صلح العمر مع تكرر الطهر الفاشية يسقط
 حكمه اصله عند التمام بحسب ظاهره له فاعلم ايضاً من هذا ما

لا يقطع الترتيب

مكرره

فان ذلك

الخ

القبره وضاع فلا يصح النقل ولا الفرض هذا الشيخان يفسد وضوءه ^{فلا}
 لأن التخيوة انما تستحق في حق الفرضية وبقيت مطلقة وهذا يصح النقل
 والحديث انهم سئلوا يقولون انما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمروا بغير الصلاة
 التي يصليها مع الإمام واعمالها لا حادثة فاعلم ان لها حادثة تفلاوة الوقت
 عما ابن عم كان يقول من فسي صلاة ولم يكن كرها بل هو مع الإمام فإذا
 سلم الإمام فليصل الصلاة التي فسي ثم يصل بغيرها لا يخرج من الإمام ذلك
 قيمة أيضا ان يتم الصلاة التي يصليها مع الإمام ثم يعيد فاعلم ان ما مع
 الإمام نقل ثم الفساد فحكمة بالجملة عند هذا حق فيفسد كل صلاة يصلي مع
 تذكركم العوائق بل ان يصلي السابعة فيصير هذه السابعة الترتيبية لها
 فلا يوجد نصيب ما كان في القلة وعند الإمام ايجيف الفساد موقوف فان
 ان القافية قبل السابعة فوالله اني وان صل السابعة ولم يقفل القافية
 يصح الكل لان سبب سقوط الترتيب اجتماع الصلوات الست فكل
 من احلها خلا في سقوط الترتيب فيسقط الترتيب فيعلم ان لكل
 عند وجودها صفة الترتيب فالحال ما عي ان وجد صفة الكثرة
 يسقط فيصير الصلوات الموداة وان لم يوجد لم يسقط الترتيب وايضا
 لكل كذا قالوا وان فاتت صلاة احدها لم يخلو مع الاخرين فاعلم ان
 فيصير الصلوات مع الاذان والاقامة فيكون ان كانت الصلوة جهرية
 وكان ان فات صلاة رجلين او رجال فلم ان يقصر جماعة ولا
 كانت الصلوة صلاة الفجر يقضى سنة الفجر ايضا لمن هو في وقت
 الحصر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صلاة فنام عن
 صلاة الفجر فامتنعوا من النهي فامتنعوا قليلا حتى استقبلت

عند
 من
 الصلاة
 حتى
 سبب سقوط الترتيب
 بعد جواز الترتيب

الكرة

من روى الحديث

الشمس ثم امرؤنا فاذا فصل ركعتين قبل الفجر ثم اقام ثم صلى الفجر
رواه ابو داود وهذا الحديث رواه الشيخان وغيرهما بطرق كثيرة
والفاظ مختلفة من صحابة اولى عله وقصة طويلة مذكرة في الصحيحين
وغيرها وظهر منه قضاة الفجر الضيق وتقيدها بما قبل الزوال
كما عن بعض المشايخ مما لا وجه له وان كانت الفدية كثيرة يكفى
اذا روى واحد واقامة لكل صلاة عن ابن مسعود ان المشركين سئلوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخلق حتى رزق
من الليل يا شأ الله قارئ لا فاذا روى ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام
فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام فصل العشاء رواه المعمرى
والناسي ويظهر من هذا انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل صلاة الظهر والعشاء
قارة السكوت في موضع البيت يدل على العدم ولذا قلنا لا يتعين الا
صلاة الفجر ثم الجهر بما يجهر واجب عند الجماعة واما المنفرد في قضاء
فتقد البعض يخفى عما دل في الجهر وهو مختار صاحب الصلاة
ولست درابان الجهر بالجماعة او للوقت وقد استغيا ولا يخفى
وهذه وعند اكثر المشايخ يجزى كما في الادعاء لان القضاء على طريقتي
الادعاء لا تضاد السبب اللطيف ويدل عليه ما روى ابن مسعود في
التعليق قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبشة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يكونوا فقال بلال انما قاسوا
حق طاعت الشمس فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال انتم
حالكتم ففعلون ففعلنا قال كذلك فافعلوا لمن نام او نسي
ابعدا وفيه فصل في الجمعة المختلفة في فضل الجمعة فذهب

فمنه

عمله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قد ذهب الامام مالك الى انه واجب غسل الجنابة عن ابي سعيد لان رسول
صلى الله عليه وسلم قال غسل الجمعة واجب على كل محتلم رواه البخاري وعن
ابن عمر عن جئكم الجمعة فليغتسل رواه الشيخان والامام مالك
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل رجل مسلم في سبعة
ايام غسل يوم وهو يوم الجمعة رواه الامام مالك وعندنا غسل الجمعة
مندوب وقسمناه في الاصل حنبا واطلق بعض الشايع لفظ السنة
لما عن سفيان بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل
يوم الجمعة فمدا ونمت ومن اغتسل فافضل رواه الترمذي
وابن داود والنسائي واجابوا عن استدلال الجمهور بتمسوخ او انتفى
حكمه لانهم ائله كسفن طيبتهم للولقة ويروى ما عن ابن عباس
اننا سامنا اهل من العراق جاؤا الى ابن عباس فقالوا يا ابن عباس
اترى الغسل يوم الجمعة واجبا فقال لا ولكن طهر وخير من اغتسل
ومن لم يغتسل فليس عليه واجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس
يمسحون بلبسهم الصوف ويعلمون على طهرهم وكان للمسجد ضيقا
مقارب السقف انما هو عرش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت فيه محارح حتى
حتى اذى بعضهم بعضا فلما اوجله عليه السلام تلك الموضع قال
قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس احدكم يجبل
طوبه وذهبه قال ابن عباس ثم جاء الله بالخر ولبسوا الصوف
وكانوا يعملون مع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يركب بعضهم
بعض من العرق رواه ابن داود وخرجه ابن عباس لما يان النسخ

باب منقحة

يحدث

بان امر في ترك الحلال بالفصل وبعد اذ كان ترك الحلال بالجمع او ان الفصل
 ان يقع بارتفاع العلة وان لم يكن المقصود بالامتناع الفصل بل رفع
 الذي وعلى كل تقدير لم يبق الفصل واجبا بل مندوبا وليس مستثنا
 موكدة لما قال الشيخ بن الهمام لم يثبت جواز طهارة صلوات الله عليه وسلم
 على فصل الجمعة ثم المروي عن ابي يوسف ان الفصل للصلوة وهو
 المختار والفتوى عند المشايخ وفي رواية الحسن لليوم فمن اغتسل
 في يوم الجمعة ثم احتد ونهضا وصلى لم يكن آتيا بفصل الجمعة الا ان
 ويكون آتيا على التخيير من الاصل عليه لا يندب له الفصل على الا
 دون الثلاثة وكما ان الفصل مندوب في يوم الجمعة كذلك التوقيت
 وليس الثياب الجديده قال الامام مالك بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال يا ايها احكام لو اتخذ ثيابين لجمعة سوى مئنته وروى ذلك الامام
 عن ابن السباق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بعض المسلمين
 ان هذا يوم جعله الله عبدا فاغسلوا ومن كان حنذا طيبا فليغتسل
 ان يغسل منه وعليكم بالسواك ثم صلوة الجمعة وروى كل من بالغ ذكر
 صحيح مقيم اما لزوم الجمعة فتايت بالكتاب وبالسنة المتواترة للجمعة
 وبما لا جمل فترك الجمعة بعد الايجاب بترك قسوة القلب ان عبد الله
 بن عمر وابا هريرة حدثنا انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينتهي عن اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن الله على قلوبهم
 ثم يكونن من الغافلين رواه مسلم وعن ابي جعفر الضبي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تركه فليجمع قلوبها
 على طاعة الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والنسائي ومثله كثير في السنن

رخصة معزة الجمعة

ما ذكره الشيخ في تركه ما رواه
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة
 في تركه في يوم الجمعة

والسلام

بل عدم الرجوع على طاعة فلان وبيطارق بن شهاب بن رسول الله
 مع الله عليه السلام قال الجماعة حق واجب على كل مسلم في جماعة لا على اربعة
 بنو ملك او امرأة او صبي او مريض رواه البيهقي وروى طاروق له صحبة
 ليس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في فتح القدير ليس هذا
 لما في الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبول بالاتفاق انما المقصود بيان
 ان طاروق رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الجماعة واجب على كل مسلم
 ولو كان مسلما فمحمدا بن النضر الفايدي ومقطع اليد والرجل ولا
 قال الاموي اذا وجد فايدأ بدين الجماعة لو جرد القدر قلنا القادر
 فدية العز لا بعد قادر شرعا ولا يجب عليه ما يتوقن وجوبه على القدر
 كاداء الجماعة فشرط منها المصلا لا يجري التوارث من الله رسول الله
 مع الله عليه وسلم الى هذا لان ان لا يصح الجماعة اهل البدو والقرى
 مفرقة ثم اختلفوا في تحديد المصلا فقال الامام الشافعي يضع فيه ما
 يتفق عليه ويكون للقبول فيها اربعة من رجال اصحاب من المكلفين
 فان كان ذلك لم يستل الجماعة مما شهدان بشرط جماعة الجماعة ان يكون
 بلا واختلقت الروايات في مذهبنا في ظاهر الرواية بلدة العالم
 فان يصلح لاقامة الحدود في فتح القدير قال الامام ابو حنيفة
 لينة مسلكه اسواق ووال يستصحب للظلم من الظالم ومعلم
 به في المحادث وهذا الخمس وحلوا قوله لم يثبت في حد قوله
 وفاق كشرقا ولا جهة الا في موضع جامع على احد هذين فان للمص
 لمع يكون الاما هذا شأنه وعلى هذا المص الذي دال به كافر لا يجب
 الجماعة وعلى النجس التلويح لا يجب المص الذي دال به ظالم لا يستصحب

شبه

توقف
لأن

شروطهم

في كذا

فيه

المظالم من الظالم ويرد هذين الروايتين ان العصاة والتابعين
 لم يتركوا الجمعة في زمان يزيد الشقي مع انه لا شبهة في انه كان من
 لشدة الناس ظلمة الاجاح لانه قصد ترك حجة أهل البيت وبقية مؤيديهم
 ولم يجر عليه وقت الا كان بضد الظالمين اباحة دماء العصاة والآثمين
 واما انتصاف الظالم من الظالم فيعيد منه كل البعد عنهم وفي رواية
 عن الامام أبي يوسف المصنف موضع يبلغ المقصود فيه عدد الاشياء
 مسجلة اياهم في الهداية هو اختيار البيهقي وفيه أغنى لكثير الشايخ لما
 رواه افساد أهل الزمان والولاة كان بشرط إقامة الحدود طوائف
 المظالم من الظالم ينبغي وجوب الجمعة مع انفسهم شعائر الاسلام
 فقول قد وقع التهاون في إقامة الحدود وانتصاف المظالم من الظالم
 في الدولة بني امية بدورات معوية الا في زمان جبر بن عبد العزيز
 قدس سره وفي اشارة بعض العباسية ولم يترك الجمعة واحد من
 العصاة والتابعين وتبعهم في بعض ما تعلم انهم ليسوا بدين فالتعال
 للشيعة في مذهب الرواية المتشابة للبيهقي وكان مطلع الاسرار
 أبي قدس سره يفتي بان المصنف موضع يدقق فيه حاجة الانسان
 للفرقة بين الاكل بان يكون هناك من يبيع طعاما والكسوة الطمعة
 فان يكون هناك أهل حرف يحتاج اليهم كثير او لا ويري هذا كما
 يرى اجتهاده قدس سره او وجد وليه والله اعلم ومنا غير ما
 حكى في الموسم من بعض اقلية الجمعة فيها للسلطان واما
 لا الحاج وانما لا يعيد فيها لئلا يحتل المناصب الواجبة في ذلك
 اليوم وفي خلافة الامام محمد باقر لا يجوز الجمعة في مناصبهم

اقتوال
 من ينج

بن الحسين

مذ

اليه

هذا

وتنهي السلطان اوليو باقامة الحق عند الحقيقة خاصة لأعد الشافعية
فانهم يقولون ان الاجتماع مسلمو بلدة وقدره والامام وصلوا الجمعة
خلقه بخار والحق من قبل السلطان افضل ولم اطلع على دليل يقيد
اعتقاد السلطان وما في الحقيقة لانها اقام جماعة فحسب ان
يقع شاعري التقديم والتقديم لان كل انسان يطلب لنفسه شقة
فلا بد ان السلطان لنرفع هذه المنفعة فهذا الذي لا يشك الا
السلطان لا مطلق فصوص وجوب الجمعة على من عد الشافعية
ثم هذه المناقشة من رفع باجماع المصلين على تقديم واحد كان
وتنهي السلطان يطلبها كل احد من الناس فحسب ان يقع المناقشة
فلا يصح نصيب السلطان لكن ينرفع هذه المنفعة باجماع المسلمين
على تقديم واحد فكذا هذا وكما في جماعة الصلوة على ان يقع منافع
في تقديم رجل لكن ينرفع باجماع المصلين فكذا في الجمعة فكلما
قاموا الجمعة في زمان فتد بولي امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه
هو امام حق محصور في الموضع فطلبوا الاذن في اقامة الجمعة
بل انظر عدم الاذن لان هؤلاء الامشقياء من اصحاب المذاهب
ذلك فعلم ان اقامة الجمعة غير مشروطة بعدم الاذن وتعلم
لهذه الواقعة رجع المشايخ عن هذا الشرط فيما اذا تعدوا الاستدلال
والمشايخ ان تعدوا الاستدلال من الامام فاجتمع الناس على
وجوبها بهم جاز كذا في العلم كيري فاقولوا عن التقديم
وعما هذا فلا خلاف الا فيما يمكن الاستدلال ان يتم الامام لذلك
الفرق شرط عند الحقيقة نعم ان يكون علوا او جاهلا او باغيا

السلطان

الامام

السلطنة

بابه في
قلته

والامام حق لان المعتز لا يرضى من الجماعة كافر يطلون الجمعة
 خلف من قبله ما دونه بالمائة الجمعة بل وخلق معوية
 ايضا ان الحق كان بغير الامانة على بلاشعة وفي الواقع
 وفي اعتقادهم ولذا اعتزلوا عن الدخول معا الخلل معاوية
 ثم الشايخ قال لو كان الكافي والى بلدة فيجب على مسلمي تلك البلدة
 ان يتبعوا الجمعة ويسقط شرط الامام عنهم الا ان يجب عليهم طاعة
 مسلم يتبعونه ومنها الاذن العام حق لو اخلق للامام باختياره
 وصلى مع رفقاء لم يجوز في فتح القديان اخلق باب المدينة
 لم يجوز فيه تأمل فانه لا ينافي الاذن العام لمن في البلدة واما
 من في خارج البلدة فانهم لا يجيبون لا إقامة الجمعة بل ان
 يجيبون للشريعة والفساد وهذا الشرط ايضا لا يوجب كونه في
 وجه قوله ان مبنى الجمعة على الاشتراك من شعائر الاسلام
 والمسلمين ولا اشتراك في دون الاذن فتأمل وسما وقت الظهور
 وهذا الشرط متفق بين ارباب سائر المذاهب كما روي مسلمة بن
 الاكوع كما يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزلت الشمس
 ثم تتبع الفقه اخرج به البخاري ومسلم ثم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابدأ بجمع بيانا لا جمالا صلوة الجمعة في حق الوقت والحديث وانما
 التكليف بالجمعة مستوفى لا الارادة هو المختار واما كون وقت الصلاة
 شرطاً حق لا يصح الجمعة بعد خروجه فلا إجماع على ان لا قضاء الجمعة
 وان خرج الوقت في صلوة الجمعة فسد الجمعة الا اذا خرج بعد
 الشغل قبل السلام عند ما وسع الجماعة ووقت الجمعة من

ولكن في قوله كان والجمعة

المراد العام

وفي قوله وفيه تأمل
ان فيه

كونه

وهذا الشرط صحيح عليه وقد اختلفوا في عقد الجماعة فقد
 قالوا الشافعي ان يقول لان اسعد بن زيد لم يرض اقام الجماعة
 ما يعين وهذا الاستدلال ليس بشيء لان هذا لا يوجب الاشتراط
 وقد روي الشافعي عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يخطب قائما فجاءت عمن الشام فالتفتوا اليها حتى لم يبق
 الا اثنا عشر رجلا منهم البربر وقرطاجي هذا يدل على انهم نفوا
 وقت الخطبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة اثنا عشر
 فظل قول الشافعي في جماعة الجمعة باشتراط اربعين وان كان
 ثلثمائة بعدوا احرصوا كما يدل عليه رواية اخرى لهما بينهما
 فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ قبلت بغير صلاة طعنا ما لا
 الاخر فكذا يكون الرضا للامام الشافعي بانه على انه لا يجم ان الجماعة
 شرط لانعقاد والبقاء وهذا مسلم لان المراد بقول الراوي
 نحن فصل ما يشمل الخطبة وهو المتعارف في امثال هذا والرواية
 لا ولي بيان له وكذا ما في رواية المسلم كمنع النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الجمعة انهم شاهد لما ذكرنا وعندها لما نثرت سرى الامام
 التثنية جمع وجماعة عرفوا وشرعوا قال الامام ابو يوسف والجمهور
 انهم وجماع الامام جماعة اجاب في العداية بان الامانة شرط
 والجماعة شرط اخر فلا بد من كل واحد من الاخرين بل يتم الجماعة
 عند شرط الامانة لا بشرط البقاء خلافا للامام الشافعي حتى
 لو شرعوا ثم فروا لا يفسد الجماعة ونجست كدالة فصل المسبق
 شرط فيما يخص مع انه يقع بمحضه قد علم ان شرط الجماعة ابتداء

اولا
 لان قوله لا يجم ان الجماعة
 لا يوجب الاشتراط

تأمل
 فانفتوا اليها عن ما يفرع
 صلح الاخر من قوله من يترك
 وعزم فخرته ولو ارادوا
 تجارة او لهم انفتوا اليها
 وتركوا كمال الدنيا فبسه

لان المسبق